

"تحليل الظواهر النحوية في قراءة ابن محيصن المكي الشاذة"

لعلّه يظهر من عنوان هذه المباحثة أنّ مضمارها الرئيس يأخذ في ثلاث شعبٍ أولها استشرافُ ظواهر نحويّةٍ مخصوصةٍ، وثانيها قراءة شاذة، وثالثها المقرئُ ابنُ محيصنٍ، والحق أنّ تلكم الظواهر - كما سيتبيّنُ بعداً- متعدّدةٌ مُفرّقةٌ، والسبيلُ إلى تحقيقِ هذا المُبتغى هو جمعُها تحتِ عُنواناتٍ دالّةٍ، ومما وقّف عنده بالتّجلية والشّرح ظاهرةُ الاجتزاءِ الظّاهرِ والمقدّرِ، والتعلّقِ، والحمْلِ على المعنى، وأثرُ تغييرِ صيغةِ الفعلِ في السّياقِ البنيويِّ، وتعاوُرُ حروفِ المعاني، والوقفُ، وقد تردّد الباحثُ في مناقشته المتقدّمَ بيانه بين العرضِ؛ عرضِ الظّواهرِ، والتّحليلِ، والمقابلةِ بينَ القراءاتِ، وقد بدا أنّ قراءة ابن محيصنٍ تلتقي في كثيرٍ من وجوهها بالقراءاتِ السّبعِ عامّةً، وقراءة ابن كثيرٍ خاصّةً، ولعلّ الباحثَ على ذلك أنّهما مكّيان.

د. مهدي أسعد عرار - فلسطين

رئيس دائرة اللغة العربية وآدابها

جامعة بيرزيت - ص.ب 14

الهاتف: 00970 9 2 345 808

الفاكس: 00970 2 2 982 981

البريد الإلكتروني: marar@birzeit.edu

تحليل الظواهر النحوية في قراءة ابن محيصن المكي الشاذة

لعله يظهر من عنوان هذه المباحثة أن مضامرها الرئيس يأخذ في ثلاث شعب أولها استشراف ظواهر نحوية مخصوصة، وثانيها قراءة شاذة، وثالثها المقرئ ابن محيصن.

أما ثالثها فهو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة محدث روى له مسلم، وعرض على مجاهد، وسعيد بن جبير، ودراس مولى ابن عباس، وعرض عليه شبلي بن عبد، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وإسماعيل بن مسلم المكي، وقد جعله الذهبي من قراء الطبقة الثالثة، توفي سنة ثلاث وعشرين ومئة، وقيل اثنتين وعشرين ومئة⁽¹⁾.

أما ثانيها، وهي قراءة ابن محيصن، فقد ألفت بركب القراءات الشاذة، والحق أن القراءات من وجهة نظر القائلين بالتواتر - تنقسم إلى ثلاثة أقسام، أولها قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورون، وقسم اختلف فيه، والأصح الأكد المختار تواتره، وهم الثلاثة، وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة، أي الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، واليزيدي⁽²⁾. وقد وضع أهل هذا العلم الشريف، أعني علم القراءات⁽³⁾ محتكمات ثلاثاً بغية التقرير بأن تلكم القراءة

(1) انظر مصادر ترجمته: ابن مجاهد، أحمد بن موسى (324هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، 65، والأندراي، أحمد بن أبي عمر (5هـ)، قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، تحقيق أحمد الجنابي، ط2، مؤسسة الرسالة، 1985م، 75، وجمال الدين يوسف المزي (742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط1، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، 367/5، والذهبي (748هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، 1984م، 99/1، وابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، 167/2، وابن العماد، أبو الفلاح الحنبلي (1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط2، دار المسيرة، بيروت، 1979م، 162/1.

(2) انظر: البناء، أحمد بن محمد الدميطي (1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 6، 14.

(3) وقد حد علم القراءة بأنه علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله - تعالى - واختلافهم في الحذف، والإثبات، والتحريك، والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع. انظر: البناء، الإتحاف، 6.

صحيحة، وأن هذه شاذة أو ضعيفة، فكل قراءة - كما يقرُّ ابنُ الجزري، ومن قبله مكِّي - وافقتُ العربية ولو بوجهٍ أولاً، ووافقتُ أحدَ المصاحفِ العثمانية، ولو احتمالاً، ثانياً، وصحَّ سندُها ثالثاً، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ رُدُّها، ولا يحلُّ إنكارُها؛ ذلك أنَّها من الأحرفِ السبعة التي بها نزلَ القرآنُ العظيمُ، ووجب على الناسِ قَبولُها، "ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركانِ الثلاثة، أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة"⁽⁴⁾.

أمَّا موافقةُ وجهٍ من وجوهِ النَّحوِ فسواءٌ أكان الوجهُ "أفصحَ أم فصيحاً، مُجمَعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله إذا كانت القراءةُ ممَّا شاع وذاع وتلقاه الأئمةُ بالإسنادِ الصحيح"⁽⁵⁾، وأمَّا موافقةُ الرسمِ فقد تكونُ تحقيقاً، وهي الموافقةُ الصريحةُ، وقد تكونُ تقديرًا، وهي الموافقةُ احتمالاً⁽⁶⁾، أمَّا التواترُ فهو ما رواه جماعةٌ عن جماعةٍ يَمنعُ تواطؤُهم على الكذبِ من البداءةِ إلى المنتهى⁽⁷⁾، والحقُّ أنَّ مكِّيَّ وابنَ الجزريِّ لم يريا في التواترِ محتكماً رئيساً، وركناً أصيلاً يُفاءُ إليه في التقريرِ بأنَّ هذه قراءةٌ صحيحةٌ أو غيرُ ذلك، فقد ارتضيا صحَّةَ الإسنادِ مع الاشتهارِ محتكَمين رئيسين⁽⁸⁾.

وقد ضرب ابنُ الجزريِّ مثلاً دالَّةً على الشذوذِ وبواعثِهِ، ومن ذلك أنَّ ابنَ عباسٍ قرأ قولَ الحقِّ -تعالى-: "وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غصباً": "كلَّ سفينةٍ سالحةٍ"⁽⁹⁾، والظاهرُ أنَّ هذه القراءةُ لا تخالفُ وجهًا من وجوهِ العربية، وممَّا يضافُ إلى المحتكماتِ أنَّها ممَّا صحَّ نقلُهُ

(4) ابن الجزري، محمد بن محمد(833هـ)، النشر في القراءات العشر، ط1، تقديم علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 15/1، وانظر هذه المحتكمات عند مكِّي بن أبي طالب(437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، ط1، تحقيق محيي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق، 1979م، 65.

(5) ابن الجزري، النشر، 16/1.

(6) وتفسير ذلك كتابة "ملك يوم الدين" بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب "ملك الناس"، وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب "مالك الملك"، انظر: ابن الجزري، النشر، 17/1، وانظر كتابه: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ط1، مكتبة القدسي، القاهرة، 1996م، 23.

(7) انظر: القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد(923هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق

عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1972م، 67/1.

(8) انظر حديث ابن الجزري عن الإسناد الضعيف والاشتهار، النشر، 18-20، ومكِّي، الإبانة، 57، ومحمود الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1999م، 71.

(9) انظر: ابن الجزري، النشر، 19/1، وانظر أمثلة أخرى في كتابه: منجد المقرئين، 27، والآية (الكهف، 79).

عن الأحاديث، ولكن العلة الباعثة على إلحاقها بركب الشاذ أنها خالفت الرسم العثماني، وكذلك قراءة من فتح الباء في قوله الحق: "وإن أدري"⁽¹⁰⁾؛ إذ لا إشكال في السند ولا النقل ولا الرسم كما يرى ابن الجزري، ولكن الإشكال يتجلى في أن لا وجه له في العربية⁽¹¹⁾، وقد وقف عندها ابن جني متأملاً مفسراً، مُلمحاً إلى إنكار ابن مجاهد هذا الوجه، مشيراً إلى أن التحريك بالياء إنما جاء لشبهة عرضت، وليس خطأ ساذجاً بحتاً⁽¹²⁾.

ولعل المسألة التي تقوم في النفس بعد هذا المتقدم مضارها الباعث الذي أذن بعد قراءة ابن محيصن شاذة، إخال أن مرد ذلك لا إلى السند، ولا إلى تجافي قراءته عن وجوه العربية؛ ذلك أن سنده متصل لا شية عليه ولا شبهة⁽¹³⁾، ثم إن أبا عمرو بن العلاء، وهو واحد من السبعة الذين أقام عليهم ابن مجاهد كتابه، قد عرّض عليه وأخذ منه⁽¹⁴⁾، ومسألة السند من الأمور التي أوليت عين العناية في علم القراءات، فكثيراً ما كان العلماء من أهل النظر والتحصين يدققون في السند واتصاله⁽¹⁵⁾، ولا أدل على ذلك من وقوف كثير منهم عند

أسماء القراء وروايتهم وأسانيدهم واتصالها بالنبي الكريم صلى الله عليه وسلم⁽¹⁶⁾، والظاهر أن

(10) الآية (الأنبياء، 109).

(11) انظر: ابن الجزري، النشر، 20/1، وانظر أمثلة على القراءات الشاذة وبواعث الشذوذ وضروب القراءات الشاذة: شعبان إسماعيل، القراءات: أحكامها ومصادرها، 105، ومحمد القضاة وآخرون، مقدمات في علم القراءات، ط1، دار عمار، عمان، 2001م، 73.

(12) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 112/2.

(13) وقد أورد الأهوازي سند قراءة ابن محيصن، مشيراً إلى أنه - أعني ابن محيصن - قرأ على أبي داود شبل بن عبّاد مولى ابن عامر الأموي، على درياس على عبد الله بن عباس على أبي المنذر أبي بن كعب على الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر الأهوازي، رواية ابن محيصن، 2ب، وانظر ما قاله البناء في الإتحاف، 14.

(14) انظر: ابن خلف الأنصاري، أبو جعفر أحمد (540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، 58.

(15) انظر باب اتصال السند واهتمام العلماء به: محمد القضاة وآخرون، مقدمات في علم القراءات، 110.

(16) انظر: الرعيني، أبو عبد الله محمد بن شريح (476هـ)، الكافي في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، 2000م، 34، وأبو معشر الطبري (478هـ)، التلخيص في القراءات

قراءة ابن مُحِصِنٍ سَنَدُهَا مُتَّصِلٌ بِالرَّسُولِ الْكَرِيمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمَفَارِقَةُ الْمُعْجِبَةُ حَقًّا أَنْ مُؤَلِّفًا فِي الْقَرَاءَاتِ، وَهُوَ الْأَنْدَرَابِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ "قَرَاءَاتِ الْقُرْآنِ الْمَعْرُوفِينَ بِرَوَايَاتِ الرِّوَاةِ الْمَشْهُورِينَ" قَدْ خَالَفَ ابْنَ مَجَاهِدٍ فِي تَسْبِيحِهِ الْقُرْآنَ، وَلَيْسَ مَوْضِعُ الْمَخَالَفَةِ هَذَا الْمَتَقَدِّمَ، بَلْ جَعَلَ ابْنَ مُحِصِنٍ وَاحِدًا مِنَ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُورِينَ فِي كِتَابِهِ، فَلَمْ يَعِدَّهُ صَاحِبَ قِرَاءَةٍ شَاذَةٍ⁽¹⁷⁾، وَهَذِهِ قِسْمَةٌ تَخَالَفُ قِسْمَةَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَالْبَنَاءِ اللَّذَيْنِ جَاءَا بَعْدَهُ، وَمَعَ كَلِّ هَذَا الْمَتَقَدِّمِ بَيَانُهُ أَنْفَاءً، يَبْقَى رَجِيعٌ مِنَ النَّسْأَلِ يَأْخُذُ نَصِيْبَهُ فِي النَّفْسِ عَنِ الْعَلَّةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى كَوْنِ قِرَاءَةِ ابْنِ مُحِصِنٍ شَاذَةً، وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِجَابَةَ قَدْ قَالَهَا ابْنُ مَجَاهِدٍ فِي "السَّبْعَةِ" قَبْلًا، وَنَقَلَهَا عَنْهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي "الغَايَةِ" بَعْدًا، فَقَدْ كَانَ لِابْنِ مُحِصِنٍ اخْتِيَارٌ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِيَّةِ، فَخَرَجَ بِهِ عَنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَرَغِبَ النَّاسُ عَنْ قِرَاءَتِهِ مُجْمَعِينَ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيِّ لِاتِّبَاعِهِ⁽¹⁸⁾، وَقَدْ قَرَأَ بِهَا الْقُرْآنَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ، "وَلَوْلَا مَا فِيهَا مِنْ مَخَالَفَةِ الْمَصْحَفِ لَأُحِقَّتْ بِالْقَرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ"⁽¹⁹⁾.

أَمَّا أَوَّلُ مَطَالِبِ هَذِهِ الْمَبَاحِثَةِ الْمُتَجَلِيَّةِ مِنْ عُنْوَانِهَا الْعَرِيضِ فَهُوَ تَحْلِيلُ ظَوَاهِرِ نَحْوِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مُحِصِنٍ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا مُتَعَدِّدَةٌ مُفْرَقَةٌ، وَالسَّبِيلُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْمُبْتَغَى هُوَ جَمْعُهَا تَحْتَ عُنْوَانَاتٍ دَالَّةٍ، وَمِمَّا سَنَقُفُ عِنْدَهُ بِالتَّجْلِيَّةِ وَالشَّرْحِ بَعْدًا ظَاهِرَةُ الْاجْتِرَاءِ، كَالْاجْتِرَاءِ الظَّاهِرِ وَالْمَقْدَرِ وَضُرُوبِهِمَا، وَالتَّلْقُوقِ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، وَأَثَرُ تَغْيِيرِ صِيغَةِ الْفِعْلِ فِي السِّيَاقِ الْبِنْيَوِيِّ، وَتَعَاوُرُ حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَالْوَقْفُ. لَعَلَّهُ يَحْسُنُ أَنْ أَكْتَفِيَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ مُجَلِّ لِحُدُودِ الْعُنْوَانِ وَمَقَاصِدِهِ، فَلَا نُنْقَلُ مِنْ مَضْمَارِ النَّظَرِيَّةِ إِلَى مَضْمَارِ التَّطْبِيقِ

وَاسْتَشْرَافِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مُحِصِنٍ الْمَكِّيِّ⁽²⁰⁾:

الشماني، تحقيق محمد حسن موسى، ط1، (د.ن.)، جدة، 1992م، 89-129، وابن خلف الأنصاري، الإقناع، 20-102.

(17) انظر: الأندرابي، قراءات القراء المعروفين، 75.

(18) انظر: ابن مجاهد، السبعة، 65.

(19) انظر: ابن الجزري، الغاية، 167/2.

(20) كان قد وقع بين يديّ مخطوط فريد في القدس الشريف في قسم إحياء التراث الإسلامي، وهو موسوم بـ "رواية الحسن البصري وأبي عبد الله محمد بن محيصة السهمي"، لمصنّفه أبي علي الحسن بن علي الأهوازي (446هـ)، وهو مخطوط فريد له خطره في علم القراءات؛ ذلك أنه يجمع بين طياته ملامح قراءة ابن محيصة المكي، فهو، بناءً على ما تقدم، مصدر أصيل لاستشراف معالم قراءة ابن محيصة، وقد أفدت منه كثيرًا في توصيف قراءة ابن محيصة، ويعكف على تحقيقه أحد الباحثين ثم.

أولاً: الاجتزاء

يظهر للقارئ المتدبر في قراءة ابن محيصن أن الاجتزاء ملحظ يكاد يكون مطرداً في قراءته، والمقصود المتعين منه أن يُجْتزَأَ شيءٌ من مؤلفات السِّياقِ البِنويِّ الشَّرِيفِ، والحق أن الاجتزاء عنده ينتسب إلى شقين؛ أولهما اجتزاء ظاهر، وثانيهما اجتزاء مقدر. أما الأول فله هيئات يتجلى عليها، فقد يكون اجتزاءً لحروف المعاني، وقد يكون اجتزاءً لحركة الإعراب، وقد يكون اجتزاءً من بنية الكلمة ذاتها، وفيما يأتي فضل بيانٍ لما تقدّم من أوصافٍ وهيئات:

أولاً : الاجتزاء الظاهر

- حذف حركة الإعراب:

إنّ المتأمل في مظانّ النحويّين يجد أنّ في هذه المسألة خلافاً وأقوابيل، أحدها الجواز مطلقاً، وعليه ابن مالك، وقد خرّج عليه قراءات قرآنيّة تعضد هذا المذهب، والثاني المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، والثالث الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور⁽²¹⁾، والظاهر أنّ هذه الظاهرة الموسومة آنفاً من معالم قراءة ابن محيصن القائمة على اختلاس الحركة، فهو إسراعٌ في الحركة إسراعاً يُفضي بالسامع إلى التقرير بأنّ الحركة قد ذهبَتْ أو تكادُ تكون، وقد عرّج على هذه الظاهرة اللّهجيّة في كلام العرب سيبويه مُلمحاً إلى أنّها من الخفيّ بوزن المُظهِر، وقد أشار إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله -تعالى-: "بارئكم"⁽²²⁾، والحق أنّ ابن محيصن كان يختلس الحركة إذا توالى ثلاث ضمّات، وهو بهذا يوافق أبا عمرو في قراءته؛ وذلك في نحو قوله -تعالى-:

"يَأْمُرُكُمْ" (البقرة، 169).

"يُنْصِرُكُمْ" (الملك، 20).

"تَحْشُرُهُم" (الأنعام، 22).

(21) انظر هذه المسألة عند السيوطي، جلال الدين (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق

أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 183/1 - 185.

(22) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط3،

مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 202/4، والآية (البقرة، 54)، وانظر أمثلة أخرى في قراءة أبي

عمرو عند ابن الأبيزاي الغافقي (569هـ)، رواية أبي عمرو بن العلاء البصري، ط1، تحقيق سر الختم

الحسن عمر، دار عمار، عمان، 2001م، 87.

ولعله يحسنُ أن يُعقَّبَ هذا المتقدِّمُ باستدراكين، الأولُ أنَّ المبتغى من اختلاسِ الحركة التَّخْفِيفُ أنَّ اجتماعَ ثلاثِ حركاتٍ من نوعٍ واحدٍ، وهذه لغةُ بني أسدٍ وتميمٍ وبعضِ نَجْدٍ، وضدُّ ذلك الإشباعُ، "فأمَّا الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسًا"⁽²³⁾، وثاني ذينك الاستدراكين أنَّه يُشترطُ في الحركة المختلَّسة ألاَّ يكونَ قد تقدَّمتها تشديدٌ أو سكونٌ، وألاَّ يكونَ قد وقعَ قبلَ الضَّمِّ صوتٌ علَّةٍ؛ وذلك نحو "ينالهم" و "يزيدهم"؛ إذ لا اختلاسَ فيهما ولا تسكين⁽²⁴⁾.

والمُستصْفى أنَّ الاختلاسَ عندَ ابنِ مُحْيِصِنٍ واقعٌ عندَ تواليِ ثلاثِ ضمَّاتٍ كما في قولنا "يُنْصِرُكُمْ"، وعندَ تواليِ ضمَّتَيْنِ، كقوله -تعالى-: "يَجْمَعُكُمْ"⁽²⁵⁾، و "يَكْلُوكُمْ"⁽²⁶⁾، ونحو ذلك⁽²⁷⁾. أمَّا فيما هو من نحوِ "بارئكم" و"رؤوف" فقد أشبع فيه الحركةَ، وخالف بذلك أبا عمرو في "بارئكم"⁽²⁸⁾.

وتَمَّ حالٌ ثالثةٌ تأتي عقبَ هذا، وهي الإسكانُ الصَّريحُ، فقد كان ابنُ مُحْيِصِنٍ يجتزئُ الحركةَ اجتزاءً كاملاً في نحوِ قوله -تعالى-:

"أرنا الله جهرة" ⁽³⁰⁾	"وأرنا مناسكنا" ⁽²⁹⁾
"ربنا أرنا اللذين" ⁽³²⁾	"أرني أنظر إليك" ⁽³¹⁾

ها نحن أولاءٍ نتردَّدُ في قراءةِ ابنِ مُحْيِصِنٍ بين ثلاثةِ مظاهرٍ في هذه المباحثة، أولُها الكثيرُ الغالبُ، وهو إشباعُ الحركةِ وتحقيقتها، وثانيهما اختلاسُ الحركةِ في مواضعٍ مخصوصةٍ تقدَّم الحديثُ عليها، وثالثُها إسكانُ الرِّاءِ في فعلِ الأمرِ "أرني" و"أرنا" حيثُ وقعا، وهي قراءةُ ابنِ

⁽²³⁾ سيبويه، الكتاب، 202/4.

⁽²⁴⁾ انظر: عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1981م، 30.

⁽²⁵⁾ الآية (التغابن، 9).

⁽²⁶⁾ الآية (الأنبياء، 42).

⁽²⁷⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 3.

⁽²⁸⁾ الأهوازي، رواية ابن محيصن، 3ب، والبناء، الإتحاف، 178، ومحمد خاروف، الميسر في القراءات

الأربعة عشرة، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1995م، 22.

⁽²⁹⁾ الآية (البقرة، 128).

⁽³⁰⁾ الآية (النساء، 153).

⁽³¹⁾ الآية (الأعراف، 143).

⁽³²⁾ الآية (فصلت، 29).

كثيرٍ وأبي عمرو⁽³³⁾، والحقَّ أنّ الاختلاسَ قد يكونُ كالتسكينِ في النطقِ؛ إذ يصعبُ التفرُّيقُ بينهما، فالأهوازيُّ لمَّا وقفَ عندَ أبوابِ الأصولِ في قراءةِ ابنِ مُحيسنٍ ذكرَ اختلاسَ الحركةِ من نحوِ "يَأْمُرُكُمْ"، ولكنَّه لمَّا انتقلَ إلى فرشِ الحروفِ أشارَ إلى التسكينِ في "يَأْمُرُكُمْ"⁽³⁴⁾، وكذلك أشارَ إلى أنَّه سَكَنَ النَّوْنَ في قولهِ -تعالى-: "يَلْعَنُهُمْ"⁽³⁵⁾، وقد جمعَ الدَّانِي بينَ الاختلاسِ والإخفاءِ، فعَدَّهما ظاهرةً واحدةً، فقال: "فأما إخفاءُ الحركاتِ فهو اختلاسُها، والإسراعُ باللفظينِ من غيرِ تسكينٍ ولا تشديدٍ"⁽³⁶⁾.

والوجهُ في إسكانِ الرَّاءِ في "أزني" و"أزنا" عندَ الفارسيِّ حسنٌ متقبَّلٌ؛ ذلك أنَّ حركةَ الرَّاءِ - كما يرى الفارسيُّ - ليستُ حركةَ إعرابٍ، ثمَّ إنَّها بمنزلةِ "فَخَذَ" التي يجوزُ فيها الإسكانُ لتغدو "فَخَذَ"، والحقُّ أنَّ هذا التعليلَ محتاجٌ إلى نظرٍ وتمحيصٍ، فأما أن تكونَ مثلَ "فَخَذَ" التي تُسهَّلُ وتُخَفَّفُ فَتُحَدَفُ مِنْهَا الحركةُ فهذا قياسٌ حميدٌ قد قال به سيبويه من قبلُ⁽³⁷⁾، وأما أن يقالَ إنَّ المسوِّغَ لحذفِ حركةِ الرَّاءِ عُدَّها ليست حركةَ إعرابٍ فهذا لا يستقيمُ؛ ذلك أنَّ بعضَ القراءِ، كابنِ مُحيسنٍ وأبي عمرو، قد حذفَ الحركةَ ممَّا هو نحوُ "يَأْمُرُكُمْ"، وهي حركةٌ إعرابيةٌ⁽³⁸⁾.

وتفسيرُ هذا الاجتزاءِ من وجهةٍ صوتيةٍ قائمٌ على التَّخْفِيفِ، وقد قيلَ إنَّ أحدهمَ سألَ أبا عمرو عن قولهِ الحقِّ: "يَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ"⁽³⁹⁾، فأشارَ إلى أنَّ أهلَ الحجازِ يقولونَ "يَعْلَمُهُمْ" و"يَلْعَنُهُمْ" مثقلةً، ولغةً تميمٍ: "يَعْلَمُهُمْ" و"يَلْعَنُهُمْ"، ولمَّا عرَّجَ على هذه الظَّاهرةِ اللَّهْجِيَّةِ في القراءاتِ

(33) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيسن، 3ب، وابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم(399هـ)، التنكرة في القراءات، تحقيق سعيد زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، 2001م، 195، والطبري، التلخيص، 214، وابن الأبرازي، رواية أبي عمرو، 89، وابن الجزري، النشر، 167/2، والبناء، الإتحاف، 193.

(34) الآية (آل عمران، 80).

(35) الآية (البقرة، 159)، والأهوازي، رواية ابن محيسن، 4ب.

(36) الداني، التيسير في القراءات السبع، تصحيح أوتوبرتزل، إستنطبول، 1930م، 127، وغانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط1، دار عمار، 2003م، 433.

(37) سيبويه، الكتاب، 202/4.

(38) انظر: الفارسي، الحسن بن عبد الغفار(377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1987م، 84/2، وابن أبي مريم(565هـ)، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط1، تحقيق عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1993م، 302/1، وأبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف(745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 651/1.

(39) الآية (البقرة، 129).

القرآنيّة ابنُ جنّي أشار إلى أنّ التثقيلاً لا سؤالَ عنه ولا فيه؛ ذلك أنّه استيفاءً واجب الإعراب، ولكنّ من حذف فعنه السؤال، وعلته "توالي الحركات مع الضمات، فيثقل عليهم، فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو: "فتوبوا إلى بارئكم" فيمن رواه بسكون الهمزة" (40).

- اجتزاء على مستوى الكلمة:

ويكثر هذا الضرب من الاجتزاء في حروف المعاني، ومن أمثله في قراءة ابن محيصن قوله -تعالى-: "سواء عليهم أنذرتهم" (41) بهمزة واحدة، وقد علل ذلك الأهوازي بأن حذف الهمزة هنا جاء للخبر (42)، والحق أنّ ذلك ليس كذلك عند ابن جنّي، وإتاما المعنى هو الاستفهام أيضاً، فقد حذفت الهمزة تخفيفاً كراهةً لتوالي همزتين أولاً، ولأنّ قول الحقّ "سواء عليهم" يُستفاد منه أنّ تكون ثمّ تسويةً بين شيئين فأكثر ثانياً، ولمجيء "أم" من بعد ذلك ثالثاً، وهذا كله يُفسي إلى القول إنّها تدلّ على الاستفهام (43)، ومع هذا، تبقى قراءة شاذة؛ ذلك أنّها افتقرت إلى ركن رئيس من أركان القراءة الصحيحة، وهو موافقتها للرسم العثماني (44)، وقد فُرئت "أنذرتهم" في هذا الموضع الشريف وما شاكله - وعدّها ثمانية وعشرون موضعاً - بتحقيق الهمزتين متواليتين، وبتحقيق الأولى وتعويض مدّة من الثانية، وبهمزتين بينهما مدّة، وكلّ ذلك عربيّ فصيح (45).

ومن أمثلة هذا الضرب من الاجتزاء قراءته قول الحقّ -تعالى-: "نادمين ويقول:" "نادمين يقول" (46)، والملاحظ اللافت للخاطر أنّ هذه القراءة الموسومة بالشاذة توافقت قراءةً صحيحةً، وهي قراءة ابن كثير، فقد قرأها بإسقاط الواو ورفع اللام كما ابن محيصن موافقاً بذلك المصاحف المكيّة؛ إذ إنّهما -أعني ابن محيصن وابن كثير- مكّيان، وكذلك كانت قراءة نافع

(40) ابن جنّي، المحتسب، 195/1، وهي قراءة حمزة واليزيدي.

(41) الآية (البقرة، 6، ياسين، 10).

(42) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 4.

(43) انظر: ابن جنّي، المحتسب، 129/1-130.

(44) انظر: البناء، الإتحاف، 169، وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، 27.

(45) انظر ما قيل فيها: الأزهرى، معاني القراءات، 39-40، وابن خالويه، الحجة، 22، وابن غلبون،

التذكرة، 72، والطبري، التلخيص، 170، والأنصاري، الإقناع، 224-225، وابن الجزري، النشر،

283-282/1.

(46) الآية (المائدة، 52-53)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 16.

وابنِ عامرٍ مِنَ السَّبْعَةِ، وأبي جعفرٍ مِنَ العَشْرَةِ⁽⁴⁷⁾، أَمَا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو فَقَدْ تَقَرَّدَ فِيهَا بِالْوَاوِ وَنَصَبِ اللَّامِ⁽⁴⁸⁾. أَمَا حَذْفُ الْوَاوِ فَعَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ حَرْفِ الْعَطْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ -تَقَدَّسَ اسْمُهُ-: "ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُلُّهُمْ"⁽⁴⁹⁾، أَمَا النَّصْبُ فَوَجْهُهُ الْعَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ: "أَنْ يَأْتِي". وَأَمَا الرَّفْعُ فَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْإِسْتِنَافِ، وَكَأَنَّهُ جَوَابٌ لِقَائِلٍ يَقُولُ: فَمَاذَا يَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ⁽⁵⁰⁾، أَوْ عَطْفٌ جَمَلَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ، "وَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ؛ إِذْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، وَلِظَهْوَرِ وَجْهِهِ، وَلِتَرْكِ التَّكْلِيفِ فِيهِ، كَمَا احتِيجَ إِلَى التَّكْلِيفِ فِي النَّصْبِ مِنْ تَقْدِيمِ لَفْظٍ مُؤَخَّرٍ"⁽⁵¹⁾.

وَمِنْ مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ قِرَاءَتُهُ قَوْلَهُ -تَعَالَى-: "هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا"⁽⁵²⁾ بِإِسْقَاطِ "ثَمَّ"، وَقَدْ أَشَارَ الْأَهْوَازِيُّ وَالْبِنَاءُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ رِوَايَةُ الْبَزْزِيِّ عَنِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ⁽⁵³⁾، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: "أَوَّلَمَ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا"⁽⁵⁴⁾ بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ الْجَزْمِ⁽⁵⁵⁾، وَقَدْ تَقَرَّدَ ابْنُ كَثِيرٍ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ بِمُوَافَقَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ هَهُنَا، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّهُمَا مَكِّيَّانِ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَقِرَاءَةُ الْجَمْهُورِ بِوَاوٍ⁽⁵⁶⁾.

(47) انظر: الأزهرى، أبو منصور محمد (370هـ)، معاني القراءات، تحقيق أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، 142، وابن غلبون، التنكرة، 246، ومكي بن أبي طالب (437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، 411/1، والطبري، التلخيص، 250، والأنصاري، الإقناع، 394، وابن الجزري، النشر، 191/2، والبناء، الإتحاف، 254.

(48) انظر: ابن الأبيزاري، رواية أبي عمرو، 106، والكرمانى، أبو العلاء (563هـ)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ط1، تحقيق عبد الكريم مدلج، دار ابن حزم، بيروت، 2001م، 154.

(49) الآية (الكهف، 22).

(50) انظر التوجيه عند ابن أبي مريم، الموضح، 443/1، وأبي حيان، البحر، 521/3، والبناء، الإتحاف، 254.

(51) مكي، الكشف، 412/1.

(52) الآية (الأنعام، 2)، وقراءة ابن محيصة: "خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ لِيَقْضِيَ أَجَلًا".

(53) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصة، 6، والبناء، الإتحاف، 260، والقاضي، القراءات الشاذة، 44.

(54) الآية (الأنبياء، 30).

(55) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصة، 10، والبناء، الإتحاف، 392.

(56) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 306، والفارسي، الحجة، 255/5، وابن غلبون، التنكرة، 366، والطبري، التلخيص، 332، والأنصاري، الإقناع، 429، وأبو حيان، البحر، 287/6، وابن الجزري، النشر، 243/2، والبناء، الإتحاف، 391، ومثل ذلك قراءته بإسقاط الواو من قوله -تعالى-: "وقال موسى" (القصص، 37)، وهي قراءة ابن كثير.

وقد يفضي بعض أمثلة هذا الاجتزاء إلى تشاكل الأساليب النحوية العريضة في قراءة ابن محيصن، كأن يتشاكل أسلوب الاستفهام والإخبار أن الاجتزاء، ومثال ذلك: "قالوا أئنك لأنت يوسف" (57)، فقد ذهب ابن محيصن إلى أنها جاءت بهمزة واحدة على الخبر، وهذه قراءة ابن كثير وأبي جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام التقريري (58)، ومثل ما تقدم قراءة ابن محيصن قوله -تعالى-: "إن لنا لأجراً" (59) بهمزة واحدة على الخبر أيضاً، وهي قراءة نافع وابن كثير وحفص من السبعة، وأبي جعفر من العشرة (60)، والمعنى المتعين من هذه القراءة: إن كنا غالبين فإن لنا أجراً، والمراد بهذا التقرير الإلزام؛ إلزام فرعون بأن يجعل لهم أجراً، وحبّة من استفهم أنه أجراه على معنى الاستخبار؛ استخبار فرعون هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا يجعل، وكلا الوجهين حسن، والاستفهام به أولى، وأحب إليّ،...، ويقوي ذلك إجماعهم على لفظ الاستفهام في الشعراء في "أئن لنا أجراً" (61).

- اجتزاء من بنية الكلمة:

من المعالم الغالبة على قراءة ابن محيصن تسهيل الهمز، وهذا يعني، من وجهة صوتية سياقية، أن يجتزأ من بنية الكلمة بحذف أحد حروفها، ومثال ذلك أنه قرأ قول الحق -تعالى-: "أنكحك إحدى" (62)، وقوله -تعالى-: "فجاءته إحداهما" (63)، بالوصل، ولعل هيئة تلكم القراءة قائمة على إسقاط صوت الهمزة، والكتابة الصوتية تجلي ذلك:

ء-ُن ك-ح-ك-ء-ء-خ ← ء-ُن ك-ح-ك-ء-خ --

ثانياً: الاجتزاء المقدّر

والمقصود المتعين منه أن يقرأ القارئ على نحو ما ملتصقاً وأويلاً عماده تقدير محذوف يفسر به قراءته إن رفعاً وإن نصباً وإن جزاً، فحركات الإعراب قد تتباين بين القراءات في مواضع

(57) الآية (يوسف، 90).

(58) انظر: الكرمانى، مفاتيح الأغاني، 226، والبناء، الإتحاف، 335.

(59) الآية (الأعراف، 113).

(60) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 186، ومكي، الكشف، 472/1، والطبري، التلخيص، 267، والبناء،

الإتحاف، 287.

(61) مكي، الكشف، 473/1، والآية (الشعراء، 41).

(62) الآية (القصص، 27).

(63) الآية (القصص، 25).

وفقا لتباين الوجوه التحويلية، وبواعث ذلك متباينة قد يُردُّ بعضها إلى ما البحثُ خائضٌ فيه، ومن ذلك قوله -تعالى-: "هذا يومٌ ينفعُ"⁽⁶⁴⁾، فقد قرأها ابنُ مُحِيسِنٍ بالنَّصْبِ، وتابعه على ذلك نافعٌ وحدَه⁽⁶⁵⁾، وقد قرأها الباقون كأبي عمرو وعاصمٍ بالزَّعِجِ ملتَمِسِينَ تأويلاً آخرَ، والظاهرُ أنَّ قراءةَ ابنِ مُحِيسِنٍ قائمةٌ على استشرافٍ مقدَّرٍ محذوفٍ أفضى إلى نصبِ "يومٍ"، والأمرُ بالضدِّ عند مَنْ رفع، فالنَّصْبُ على الظَّرْفِ للقولِ في التَّقديرِ: قال اللهُ -تعالى- هذا القولَ يومٍ...⁽⁶⁶⁾، أمَّا على الرَّفْعِ فلا محذوفَ ولا تقدير، بل تَمَّ مبتدأٌ وخبرُه "يوم"، و"هذا" إشارةٌ إلى يومِ القيامةِ، وهو اليومُ الذي ينفعُ الصادقين صدقُهم⁽⁶⁷⁾.

ومن مثل ما تقدّم قوله -تعالى-: "ويَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ"⁽⁶⁸⁾، ووجهُ نصبِ كلمةِ "العفو" في قراءةِ ابنِ مُحِيسِنٍ أنَّ تَمَّ محذوفًا مقدَّرًا عمل في كلمةِ "العفو" فوجب أن يكونَ الجوابُ منصوبًا؛ إذ إنَّ النَّصْبَ على عَدِّ "ماذا" اسمًا للاستفهامِ منصوبًا بـ "يُنْفِقُونَ"⁽⁶⁹⁾، أمَّا في قراءةِ مَنْ رفعَ فعلى اعتبارِ "ماذا" مُؤْتَلَفَةً مِنْ اسمَيْنِ، الأوَّلُ "ما"، وهو مبتدأٌ، والثاني "ذا" وهو الخبرُ، ووجهُ رفعِ "العفو" على أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ تقديرُه: الذي ينفقونه العفو⁽⁷⁰⁾.

والمقابلةُ اللَّطيفةُ في هذه المباحثةِ أنَّ ابنَ مُحِيسِنٍ كان يقرأ في مواضعٍ مخصوصةٍ على نحوٍ يَلْتَمَسُ فيه اجتزاءً مقدَّرًا، وقد تقدّمت أمثلةٌ تنبّه على هذا الملحظِ آنفًا، ولكنّه في موضعٍ آخرَ كان يقرأ دون أن يكونَ تقديرٌ لمجتزأٍ أو محذوفٍ، فتكون المسألةُ بالضدِّ، ومن ذلك قولُ الله -

(64) الآية (المائدة، 119).

(65) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 148، وابن غلبون، التذكرة، 249، ومكي، الكشف، 424/1، والأنصاري، الإقناع، 395، والبناء، الإتحاف، 258.

(66) انظر تفسير نصب كلمة "يوم" عند الأزهرى، معاني القراءات، 148، ومكي، الكشف، 424/1، والعكبري، التبيان، 477/1.

(67) انظر ما قيل فيها: الفارسي، الحجة، 283/3، ومكي، الكشف، 424/1، وابن أبي مريم، الموضح، 457/1، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 157، والبناء، الإتحاف، 285، ومحمد محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، ط2، بيروت، 1988م، 34/2، وثم آراء أخرى عند أبي حيان في البحر، 67/4.

(68) الآية (البقرة، 219).

(69) انظر: الفراء، معاني القرآن، 141/1.

(70) انظر ما قيل فيها: ابن خالويه، الحجة، 43، والأزهرى، معاني القراءات، 75، والنحاس، إعراب القرآن، 309/1، وابن الأنباري، البيان، 141/1، وابن غلبون، التذكرة، 204، والعكبري، التبيان، 176/1، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 114، وأبو حيان، البحر، 168/2، والبناء، الإتحاف، 203.

تعالى-: "ولسليمانَ الرِّيحَ" (71)، برفع "الريح" على أنها مبتدأ خبره متعلقٌ بشبه الجملة، وقد وافق في قراءته هذه رواية شعبة عن عاصم، وقد عرّج على القراءتين؛ قراءة الرفع وقراءة النصب الأزهرى، فأشار إلى أنه إنما "سمح الرفع لما تضمن فيه من التسخير" (72)، والباقون بالنصب (73)؛ إذ إنها منصوبة بفعلٍ محذوفٍ تقديره "سخرنا" (74)، وقد كان لمكي تفسيرٌ ينقض وجهه الأزهرى، فقد ألمح إلى أنّ بعضهم قرأ بالرفع على الابتداء، والمجورور قبله هو الخبر، "وحسن ذلك لأنّ الرِّيحَ لما سُخِّرَتْ له صارت كأنّها في قبضته؛ إذ عن أمره تسيّر، فأخبر عنها أنّها في ملكه؛ إذ هو المالك أمرها في سيرها به،... والنصب هو الاختيار لأنّ المعنى عليه" (75).

وليس يذهب بالقارئ الظنّ إلى أنّ ظاهرة الاجتزاء في قراءة ابن محيصن ملحظٌ مطردٌ يكاد يكون سائراً غالباً فيها، ولكنه ملحظٌ يجب التنبه إليه وفاءً بتوصيف هذه القراءة، واستكمالاً لاستشراف الظواهر النحوية فيها، وقد يكون الأمر بالصدّ، ففي مواضع شريفة مخصوصة يتجلى أنّ قراءته قائمة على الزيادة لا الاجتزاء، وإذا كانت قراءة ابن محيصن في قوله - تعالى - المتقدّم: "سواءً عليهم أنذرتهم"، قائمة على الاجتزاء؛ اجتزاء الهمزة، فإنّها في قوله - تعالى -: "أنّ يُؤتى أحدٌ مثل" (76) قائمة على زيادتها، ليصبح ثمّ همزتان مفتوحتان متجاورتان، وبهذا تغدو هاتان الهمزتان ألف مدّ طويلة في نتي القراءة، أي "أنّ يُؤتى"، والمعنى الاستفهام، واللافت للخاطر أنّ هذه القراءة توافق قراءة صحيحة من القراءات السبع، فقد تفرد ابن كثير بالمدّ على الاستفهام، ولم يمدّ الآخرون (77). أمّا وجه قراءة المكّيّين؛ ابن محيصن وابن كثير، وهو المدّ،

(71) الآية (سبأ، 12).

(72) الأزهرى، معاني القراءات، 390.

(73) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 390، وابن غلبون، التذكرة، 423، ومكي، الكشف، 203/2، والطبري، التلخيص، 373، والأنصاري، الإقناع، 447، وابن الجزري، النشر، 262/2، والبناء، الإتحاف، 458.

(74) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 390، والنحاس، إعراب القرآن، 335/3، وابن الأبرازي، رواية أبي عمرو، 167، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 336، وأبو حيان، البحر، 253/7، والأهوازي، مفردة الحسن البصري، 61.

(75) مكي، الكشف، 203/2.

(76) الآية (آل عمران، 73).

(77) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 104، وابن خالويه، الحجة، 53، وابن غلبون، التذكرة، 221، ومكي، الإبانة، 348/1، والطبري، التلخيص، 234، والأنصاري، الإقناع، 388، وابن الجزري، النشر، 181/2، والبناء، الإتحاف، 225.

فهو إدخال همزة الاستفهام على "أن" ليؤكد الإنكار الذي قالوه، فهو استفهام معناه الإنكار؛ إذ إن أحبار اليهود قالوا لشيعتهم وذويهم: أيؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتُمْ؟ والمعنى: لا يُؤتى أحدٌ... أما حجة من لم يمد، فهي مجيئها على الخبر، ومن لم يمد لم يجز له أن يبتدئ به؛ لأن الكلام متواصل غير متفصل، فالمصدر "أن يُؤتى" مفعول قوله "ولا تُؤمنوا". أما من مد فقد جاز له أن يبتدئ به؛ ذلك أن قوله "أن يُؤتى أحدٌ" في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: أن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتُمْ تصدقونه⁽⁷⁸⁾.

ومن أمثلة هذا الملحظ في قراءته قوله -تعالى-: "وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار"⁽⁷⁹⁾ زيادة حرف الجر "من" فيها⁽⁸⁰⁾، واللافت للخاطر ثانية وثالثة أن هذه القراءة الموسومة بالشاذة وافقت قراءة ابن كثير الذي تفرد بين القراء بإضافة "من" في هذا السياق الشريف، وهي كذلك في المصاحف المكية، وباقي السبعة بإسقاطها على ما رسم في مصاحفهم⁽⁸¹⁾، والظاهر أن اجتزاء "من" يُفضي بها إلى أن تكون ظرفاً: تجري تحتها، وأن زيادتها تُؤذن بعدها اسماً مجروراً: تجري من تحتها، والمعنى - كما يلتمسه ابن الجزري استشفافاً - أن الماء ينبع من تحت أشجارها لا أنه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأما في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار، والله أعلى وأعلم⁽⁸²⁾.

ثانياً: التعلق

وقد يحدث أن تتداخل العلاقات السياقية التركيبية في التنزيل العزيز، فيفضي هذا إلى تعدد وجوه التعلق وربط الكلم بعضها ببعض، ولهذا التعدد مواضع معينة، ومن ذلك اشتباه تعلق

⁽⁷⁸⁾ وفي إعراب المصدر المؤول "أن يُؤتى" وجوه متعددة، انظر ما قيل فيها: ابن جني، المحتسب، 260/1،

ومكي، الإبانة، 438/1، والزمخشري، الكشاف، 437/1، والأنباري، البيان، 184/1، وأبو حيان، البحر،

521-518/5.

⁽⁷⁹⁾ الآية (التوبة، 100).

⁽⁸⁰⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 7ب، والبناء، الإتحاف، 306.

⁽⁸¹⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 214، وابن غلبون، التنكرة، 289، ومكي، الإبانة، 505/1، والطبري،

التلخيص، 279، والأنصاري، الإقناع، 407، والكرماني، مفاتيح الأغاني، 200، وأبو حيان، البحر،

96/5، وابن الجزري، النشر، 211/2، والبناء، الإتحاف، 306.

⁽⁸²⁾ انظر: ابن الجزري، النشر، 211/2.

الاسم الموصول بمرجعين متقدمين، والصفة بموصوفين، والحال بصاحبين، واشتباه تعيين المستثنى منه، والتوكيد، وغير ذلك، ومن أمثلة ما وقع في قراءة ابن محيصن من تعلق:

* تردّد في الموصوف:

ومن مثل ذلك قوله -تعالى-: "هنالك الولاية لله الحق" (83)، والظاهر للخاطر الأول أن تمّ تداخلاً باعثه تعالق الكلم في سياق الشريف، فكلمة "الحق" صالحة لأن تكون صفة لله جل ثناؤه، وللولاية كذلك، وقد جاءت في قراءة ابن محيصن تابعة للحق مكسورة (84)، وقد جعلت "الحق" صفة للجلالة الشريفة، وهي مصدرٌ وُصف به كما وُصف بالعدل وبالسلام، ويقوي ذلك قوله -تعالى- في سياق آخر شريف: "ويعلمون أن الله هو الحق.."، وكذلك قوله الشريف: "ثم زدوا إلى الله مولاهم الحق" (85)، وقرأها أبو عمرو والكسائي مرفوعةً على أنها تابعة للولاية (86)، والاختيار عند مكّي الخفض لأن الجماعة عليه (87).

ومن مثل ما تقدّم من تعلق الصفة بغير موصوف قراءة ابن محيصن قوله -تعالى-: "لهم عذاب من رجز أليم" (88) برفعه الميم في الموضعين "سباً" و"الجائية"، على أنها متعلقة بـ "عذاب" (89)، وقد وافقت قراءته هذه قراءة ابن كثيرٍ وحفصٍ من السبعة، ويعقوب من العشرة (90).

** وكذلك تردّد في المستثنى منه:

وذلك في قوله -تعالى-: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر" (91)، وموضع المباحثة هنا "غير"؛ ذلك أنها تصلح لأن تكون متعلقة بغير مرجع تقدّمها، وقد قرأها

(83) الآية (الكهف، 44).

(84) الأهوازي، رواية ابن محيصن، 9أ.

(85) الآيتان (النور، 25، والأنعام، 62)، وانظر ما قاله: مكي، الكشف، 63/2، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 258.

(86) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 268، وابن غلبون، التنكرة، 343، والطبري، التلخيص، 317، والأنصاري، الإقناع، 422، وابن الجزري، النشر، 233/2، والبناء، الإتحاف، 367.

(87) انظر: مكي، الكشف، 63/2.

(88) الآية (سبأ، 5 والجائية، 11).

(89) الأهوازي، رواية ابن محيصن، 11ب، وأبو حيان، البحر، 249/7، والبناء، الإتحاف، 457.

(90) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 389، وابن غلبون، التنكرة، 422، ومكي، الكشف، 201/2، والأنصاري، الإقناع، 447، والطبري، التلخيص، 373، وابن الجزري، النشر، 262/2.

ابن محيصن منصوبةً على الاستثناء من القاعدين، أو المؤمنين، أو الحال، وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي⁽⁹²⁾، وقرأها آخرون مستشرقين تعلقاً آخر بالرفع، ذاهبين إلى أنها صفة للقاعدين، والمعنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر⁽⁹³⁾.

*** وكذلك تردّد بين التأكيد والخبر:

وذلك في قوله - تعالى -: "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ"⁽⁹⁴⁾، وقد يحدث أن تتردّد الكلمة بين معنيين نحويين لاحتمال تعلقها بما تقدّمها، ومن ذلك قراءة ابن محيصن "كله" في الآية الكريمة المتقدّم بيانها منصوبة اللام، وهي بهذا متعلقة باسم "إن" المنصوب، وهي قراءة توافق الجمهور، وقد قرأها أبو عمرو ويعقوب بالرفع على الابتداء، و"حسن أن يكون" ابتداءً، وهي مما يؤكّد بها، لأنها أدخلت في الأسماء منها في التأكيد؛ إذ تقع فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً⁽⁹⁵⁾.

**** وكذلك تردّد في المعطوف عليه:

فقد قرأ قوله - تعالى -: "يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ"⁽⁹⁶⁾، وقد اختلف في تعلق النصف والثلث، أتعلق بثُلثي الليل أم بالقيام، وقد كانت قراءة ابن محيصن بنصب الفاء والثاء على معنى تعلقهما بـ "أدنى"⁽⁹⁷⁾، وهذه قراءة ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي من السبعة⁽⁹⁸⁾، وليس يخفى أن المعنى على هذا الوجه من التعلق هو العطف على "أدنى" الذي هو منصوب، والتقدير: وتقوم نصفه وثلثه، وقرأ بعضهم بالخفض ملتصقين وجهاً آخر لتعلق "أدنى" في سياقها الشريف، وهو العطف على "ثلثي الليل"، والمعنى: "وأدنى من نصفه وأدنى من ثلثه"، والوجهان متقبّلان صالحان⁽⁹⁹⁾، وقد اختار الفراء النصب؛ ذلك أن

(91) الآية (النساء، 95).

(92) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 132، ومكي، الكشف، 396/1.

(93) انظر وجوه إعرابها: النحاس، إعراب القرآن، 483/1، وابن الأنباري، البيان، 229/1، والكرمانى،

مفاتيح الأغاني، 147-148، والعكبري، التبيان، 383/1، وأبو حيان، البحر، 345/3.

(94) الآية (آل عمران، 154).

(95) مكي، الكشف، 361/1، وانظر: الأزهرى، معاني القراءات، 111، وابن خالويه، الحجة، 56، وأبو

حيان، البحر، 95/3، والبناء، الإتحاف، 230.

(96) الآية (المزمل، 20).

(97) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 15، والبناء، الإتحاف، 561.

(98) انظر: مكي، الكشف، 345/2، وابن غلبون، التنكرة، 520، والبناء، الإتحاف، 561.

(99) انظر ما قيل فيها: الأزهرى، معاني القراءات، 512، والنحاس، إعراب القرآن، 62/5، والأنباري،

البيان، 395، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 415، والعكبري، إعراب القرآن، 1249/2، وأبو حيان،

البحر، 354/8.

المعنى عليه أولى، وبه أليق، وكذلك الحال عند مكِّي، فالنصب أقوى وأكثر؛ ذلك أن الفرض كان على النبي - صلى الله عليه وسلم - قيام ثلث الليل⁽¹⁰⁰⁾.

ومن مثل ما تقدّم من تعلّقِ باعثه العطفُ قراءةُ ابنِ محيِصنٍ قوله - تعالى - : "فأصدّق وأكن"⁽¹⁰¹⁾: "وأكون"⁽¹⁰²⁾، وفي قراءةِ الحسنِ واليزيديّ الشاذّتينُ قرئت على هذا النحو المتقدّم، والمفارقةُ المُعجبةُ أنّ أبا عمرو قد تفرّد بين القراء في هذا الحرف؛ إذ قرأه بالواو منصوبًا كما ورد في القراءاتِ الثلاثةِ المذكورةِ آنفًا⁽¹⁰³⁾، والذي يظهر أنّ حجةً من نصب أنّه استشرف تعلّقًا ظاهرًا بين الفعلين "أصدّق" و"أكون" فجنح إلى العطف؛ ذلك أنّ "أصدّق" منصوبٌ بإضمارِ "أنّ"؛ لأنّه جوابُ التّمنيّ، وحجّةٌ من جزم، وهي قراءةُ الباقيين، أنّه عطفه على موضعِ "فأصدّق"؛ ذلك أنّ موضعه، قبلَ دخولِ الفاءِ فيه، جزمٌ على جوابِ التّمنيّ⁽¹⁰⁴⁾.

ومما يقتربُ من المباحثةِ الخائضةِ في الآيةِ السابقةِ قوله - تعالى - : "كن فيكون"، وقد ورد الحرفُ ثمانِيّ مراتٍ في التّزليلِ العزيزِ في الآياتِ التّاليةِ:

- 1- "وإذا قضى أمرًا فإنّما يقولُ له كن فيكون"⁽¹⁰⁵⁾.
- 2- "إذا قضى أمرًا فإنّما يقولُ له كن فيكون"⁽¹⁰⁶⁾.
- 3- "خلقه من ترابٍ ثمّ قال له كن فيكون"⁽¹⁰⁷⁾.
- 4- "ويومَ يقولُ كن فيكون"⁽¹⁰⁸⁾.
- 5- "إنّما قولنا لشيءٍ إذا أردناه أن نقولُ له كن فيكون"⁽¹⁰⁹⁾.

⁽¹⁰⁰⁾ انظر: الفراء، معاني القرآن، 199/3، ومكي، الكشف، 345/2.

⁽¹⁰¹⁾ الآية (المنافقون، 10).

⁽¹⁰²⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيِصن، 14ب، والبناء، الإتحاف، 543، وقد أشار الأهوازي إلى أنها في قراءة ابن محيِصن برواية البري بغير واو.

⁽¹⁰³⁾ انظر: الأبرازي، رواية أبي عمرو، 196، والأزهرى، معاني القراءات، 49، ومكي، الكشف، 322/2، والبناء، الإتحاف، 543.

⁽¹⁰⁴⁾ انظر ما قيل فيها: الأزهرى، معاني القراءات، 492، والنحاس، إعراب القرآن، 437/4، ومكي، الكشف، 323/2، وابن الأنباري، البيان، 368/2، والعكبري، التبيان، 1225/2.

⁽¹⁰⁵⁾ الآية (البقرة، 117).

⁽¹⁰⁶⁾ الآية (آل عمران، 47).

⁽¹⁰⁷⁾ الآية (آل عمران، 59).

⁽¹⁰⁸⁾ الآية (الأنعام، 73).

⁽¹⁰⁹⁾ الآية (النحل، 40).

6- "إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كُن فيكون" (110).

7- "إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كُن فيكون" (111).

8- "فإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كُن فيكون" (112).

وقد جنح ابنُ محيصنٍ إلى نصبِ "فيكون" مرتين فقط، في "النحل" و"ياسين" (113)، وقد ذكر صاحبُ "الإتحاف" أن ابنَ محيصنٍ وافق ابنَ عامرٍ والكسائيَّ بالنَّصبِ في موضعٍ واحدٍ، وهو موضعُ "ياسين"، والحقُّ أنَّ ذلك ليس كذلك، فقد وافقهما في الموضعين، ويشهدُ على ذلك قولُ الأهوازيِّ في رواية ابنِ محيصن: "بنصبِ النَّونِ ههنا وفي "ياسين" فقط" (114)، والظاهرُ أنَّ تردّدَ "يكون" بينَ الضَّمِّ والفتحِ من مواضعِ اختلافِ القراءِ، وقد أجمعوا على رفعِها في موضعين اثنين، وهما "آل عمران 47" و"الأنعام 73" (115)، أمَّا السُّنَّةُ الأخرى فقد اختلفَ فيها، والأكثرُون على الضَّمِّ (116)، والظاهرُ أنَّ مردَّ تردّدِ القراءِ في هذه الوجوهِ الإعرابيَّةِ إلى التعلُّقِ، فحجَّةُ مَنْ نصبَ جعلُ "يكون" متعلِّقًا بـ "كُن"؛ ذلك أنَّه جعله جوابًا بالفاءِ للفظِ "كُن"، وهذا إذا كان لفظُه لفظَ الأمرِ، وإن كان معناه غيرَ معنى الأمرِ، فالتقديرُ ضعيفٌ، لأنَّ "كُن" في معناها الكليِّ ليست بأمرٍ، ومن رفعِ حجَّتهُ أنَّه جعل "فيكون" منقطعًا ممَّا قبله مستأنفًا، ولمَّا امتنع أن يكونَ جوابًا في المعنى رُفِعَ على الابتداءِ، فالتقديرُ على هذا المحمِلِ: فهو يكونُ، وهو وجهُ الكلامِ والاختيارُ، وعليه جماعةُ القراءِ، وبه يتمُّ المعنى (117)، وأمَّا اختصاصُ ابنِ محيصنٍ بالنَّصبِ في الموضعينِ المتقدمينِ فهما اختصاصُ الكسائيِّ أيضًا، وهو حسنٌ قويٌّ، لأنَّ فيه: "أن يقول"، فعطفُ "يكون" على "يقول"، ثمَّ نُصِبَ "فيكون" على الجوابِ. إنَّما نصبه على العطفِ على "يقول"، وكذلك في آخر "ياسين" فيه "أن يقول"، فعطفه على "يقول"، وهو حسنٌ، لكنَّ الرِّفْعَ عليه الجماعةُ، وهو على الاستئنافِ والقطعِ، والابتداءِ كالأوَّلِ (118).

(110) الآية (مريم، 35) .

(111) الآية (ياسين، 82).

(112) الآية (غافر، 68).

(113) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8ب.

(114) الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8ب.

(115) انظر: البناء، الإتحاف، 190.

(116) انظر: ابن غلبون، التذكرة، 193، ومكي، الكشف، 260/1، وقد أشارا إلى أن ابن عامر نصب النون

في "البقرة"، و"آل عمران"، و"النحل"، و"مريم"، و"ياسين"، و"الطور"، وقد وافقه الكسائي في النصب

الذي هو في "النحل" و"ياسين".

(117) مكي، الكشف، 261/1.

(118) مكي، الكشف، 261/1.

ثالثاً: تعاوُر حروفِ المعاني

ولابنٍ محيِصنٍ اختياراتٌ في قراءتِه مضاوَرها حروفُ المعاني، كأنَّ يُنزلَ حرفاً مكانَ آخرَ، أو يُعملَ حرفاً ما عملاً غيرَ الذي عمله الحرفُ نفسُه في قراءةٍ آخرَ، ولذلك كلُّه توجيهاتٌ وبواعثٌ، فقد يوسِّمُ هذا، أعني تعاوُرَ حروفِ المعاني، بأنَّه تعاوُرٌ للمعاني والمباني، أو تعاوُرٌ للمعاني دونِ المباني، أو تعاوُرٌ للمباني دونِ المعاني. لِتَرْجِعَ النَّظَرَ في قولٍ يفصِّلُ هذا المُجْمَلَ:

1- تعاوُرُ المعاني والمباني:

قرأ ابنُ محيِصنٍ قوله -تعالى-: "أَوْ أَمَّنْ أَهْلُ الْقُرَى" (119)، بإسكانِ الواوِ في "أو" (120)، وبذلك يتباينُ المعنى تبايناً تاماً لتباينِ الحرفين، والذي يظهرُ من قراءةِ ابنِ محيِصنٍ أنَّها وافقتْ قراءةَ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ من السَّبْعَةِ، وأبي جعفرٍ من العشرةِ، وقد قرأَ الباقرُ بفتحِ الواوِ (121). أمَّا قراءةُ ابنِ محيِصنٍ، وهي الإسكانُ، فقد كانتْ قائمةً على كونِ "أو" التي للعطفِ، على معنى الإباحَةِ، كقوله -تعالى-: "وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا" (122)، أي لا تُطْعَمُ هذا الجنسَ، والمعنى: أفأمنوا هذه الضروبَ مِنَ العقوباتِ، ويجوزُ أن تكونَ لأحدِ الشَّيئَيْنِ (123)، وقد جنح أبو حيانٍ إلى عدِّها للتَّنْوِيعِ لا للإباحَةِ والتَّخْيِيرِ (124). وَحِجَّةٌ مَنْ فَتَحَ الْوَاوَ أَنَّهُ جَعَلَهَا وَاوًا لِلْعَطْفِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ (125).

لعلَّه يظهرُ ممَّا تقدَّم أنَّ ثَمَّ معنَينِ نحوِيَّينِ عريضيَّينِ، معنى يتجلَّى في قراءةِ ابنِ محيِصنٍ باعْتِهَ عُدُّ "أو" عاطفةً، ومعنى آخرَ يتجلَّى من جعلِ "أو" كلمتَينِ أولاهما تقيدُ الاستفهامَ، وثانِيَتُهُما تقيدُ العطفَ (126).

(119) الآية (الأعراف، 98).

(120) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيِصن، 7، والبناء، الإتحاف، 286.

(121) انظر: الأزهري، معاني القراءات، 184، وابن غلبون، التنكرة، 272، والأنصاري، الإقناع، 402،

ومكي، الكشف، 468/1، وابن الجزري، النشر، 203/2، والبناء، الإتحاف، 286.

(122) الآية (الإنسان، 24).

(123) انظر معانيها عند مكي، الكشف، 468/1.

(124) انظر: أبو حيان، البحر، 351/4.

(125) انظر في هذا كله: الأزهري، معاني القراءات، 184، والكرماني، مفاتيح الأغاني، 180.

(126) انظر ما قيل فيها: ابن أبي مريم، الموضح، 542/2، والبناء، الإتحاف، 286.

ومن مثل ما تقدّم من قراءة ابن محيصن التي تتعاور فيها حروف المعاني: "قلا أقسم برّب المشارق والمغرب" (127)، فقد قرأ كلمة "لا" بغير ألف (128)، وتابعه على ذلك ابن قتيبة والجدري (129)، والعامّة على أنّها بألف، وفي هاتين القراءتين تتعاور لا النافية مع لام القسم، فيكون المعنى أنّ الله أقسم بمخلوقاته على إيجاب قدرته (130). أمّا في سورة "البلد" في قوله - تعالى: - "لا أقسم بهذا البلد" (131) فقد قرأها بإثبات الألف على أنّها "لا" النافية (132)، وهذا يدلّ على أنّ القراءة سنّة متّبعة.

2- تعاور المعاني دون المباني:

وقد يحدث، وقد تقدّم بيان عن هذا قبلاً، ألا يكون ثمّ تعاور بين الحروف في المباني، بل في معانيها؛ ذلك أنّ حروف المعاني كالمشترك اللفظي الذي يقع تحته معنيان أو أكثر، فالبناء تقيّد معاني متباينة، ومثال ذلك في قراءة ابن محيصن قوله -تعالى-: "لا تُضارّ والدّة"، وكذلك قوله -تعالى-: "ولا يضارّ كاتب" (133)، فقد قرأها بضمّ الرّاء "لا تُضارّ" (134)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة، واليزيدي من الأربعة (135)، أمّا على فتح الرّاء فعلى اعتبار الفعل مجزوماً بلا الناهية، وأمّا ضمّ الرّاء فعلى اعتبار "لا" نافية، والفعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرُفع، ويسند هذا ما قبلها من قوله الحقّ: "لا تُكلّف نفس إلاّ وسعها" لاشتراك الجملتين في الرّفع (136)، وقد قال عنها ابن مجاهد: "لا أدري ما هي"، وهذا الذي أنكره ابن مجاهد معروف، "وذلك على أنّ تُجَعَلَ "لا" نفيًا،...، وإن شئت كان لفظ الخبر على معنى النهي حتّى كأنّه قال: "ولا يُضارّر ، كقولهم في الدّعاء: يرحمهُ الله، أي ليرحمهُ الله،

(127) الآية (المعارج، 40).

(128) الأهوازي، رواية ابن محيصن، 14ب.

(129) أبو حيان، البحر، 330/8.

(130) انظر: أبو حيان، البحر، 330/8.

(131) الآية (البلد، 1).

(132) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 15ب.

(133) الآية (البقرة، 233، 282).

(134) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 5أ، وابن جني المحتسب، 243/1، والبناء، الإتحاف، 204.

(135) انظر: الأزهري، معاني القراءات، 77، وابن غلبون، التنكرة، 204، والطبري، التلخيص، 218،

والأنصاري، الإقناع، 380، وأبو حيان، البحر، 225/2، وابن الجزري، النشر، 171/2، والبناء،

الإتحاف، 204.

(136) انظر: أبو حيان، البحر، 225/2.

ويغفرُ اللهُ لك، أي ليغفرَ اللهُ لك،...، فَرُفِعَ على لفظِ الخبرِ، وأنت تريـدُ: لِيَرَحِمَهُ اللهُ جِزْمًا، فتأتي بلفظِ الخبرِ وأنت تريـدُ معنى الأمرِ والنهيِ على ما ذكرنا⁽¹³⁷⁾.

ومن مثلٍ ما تقدّم قوله -جلّ شأنه-: "فلا يخافُ ظلمًا ولا هُضمًا"⁽¹³⁸⁾، فالحرفُ "لا" يقعُ تحته معانٍ متباينةٌ وهو بمنأى عن السّياقِ، فمن ذلك أنّه قد يكونُ للنهيِ، أو النّفيِ، وقد جاء في قراءةِ ابنِ محيصنٍ جازمًا عاملاً فيما بعده، فكانت هيئته قراءةً: "فلا يخفُ ظلمًا"⁽¹³⁹⁾، وقد تفرّد ابنُ كثيرٍ بين القراءِ في هذا الحرفِ؛ إذ قرأه قراءةً توافقتُ قراءةَ ابنِ محيصنٍ، والباقون على عدِّ "لا" نافيةً غيرَ عاملةٍ⁽¹⁴⁰⁾، ووجهُ الجزمِ أنّه نهى للغائبِ، أمّا وجهُ الرّفْعِ فهو على الخبرِ، والمعنى: فهو لا يخافُ ظلمًا، والفاءُ في جوابِ الشّرطِ.

3- تعاوُرُ للمباني دون المعاني:

وقد قرأ ابنُ محيصنٍ قوله -تعالى-: "أَنْ لَعْنَةُ اللهِ"⁽¹⁴¹⁾، وكذلك: "أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ"⁽¹⁴²⁾، بتشديدِ التّونِ، وهذه قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ وحزمةٍ والكسائيّ⁽¹⁴³⁾، وأمّا مَنْ شددَ فقد نصب بها الاسمَ، وأمّا مَنْ خففها فقد منعها عملها، ورفع ما بعدها، والمعنى واحدٌ⁽¹⁴⁴⁾، وقد ذهب البناءُ إلى أنّ "أَنْ" في هذا السّياقِ الشّريفِ مخفّفةٌ من الثّقيلةِ، وأنّ اسمها ضميرُ الشّأنِ، و"لعنةٌ" مبتدأٌ، والظّرفُ بعده خبرٌ، والجملةُ خبرٌ "أَنْ"⁽¹⁴⁵⁾.

⁽¹³⁷⁾ ابن جني، المحتسب، 244/1، وانظر توجيه مكي، الكشف، 296/1.

⁽¹³⁸⁾ الآية (طه، 112).

⁽¹³⁹⁾ انظر: ابن الأهوازي، رواية ابن محيصن، 10، والبناء، الإتحاف، 389.

⁽¹⁴⁰⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 301، وابن غلبون، التذكرة، 363، والطبري، التلخيص، 329،

والأنصاري، الإقناع، 428، وأبو حيان، البحر، 261/6، وابن الجزري، النشر، 242/2، والبناء،

الإتحاف، 389.

⁽¹⁴¹⁾ الآية (الأعراف، 44).

⁽¹⁴²⁾ الآية (يونس، 10).

⁽¹⁴³⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 180، وابن غلبون، التذكرة، 270، ومكي، الكشف، 463/1،

والطبري، التلخيص، 266، وابن الجزري، النشر، 202/2، والبناء، الإتحاف، 283.

⁽¹⁴⁴⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 180.

⁽¹⁴⁵⁾ انظر: البناء، الإتحاف، 283، وانظر توجيه النحاس، إعراب القرآن، 127/2، وابن الأنباري، البيان،

306، والعكبري، التبيان، 571/1.

ومِنْ مِثْلِ ما تَقَدَّمَ: "فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ"⁽¹⁴⁶⁾، وَقَدْ قَرَأَها: "فَلا خَوْفٌ"⁽¹⁴⁷⁾، وَلَعَلَّ هَذا وَجْهٌ غَرِيبٌ تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُم، فَقَالَ إِنَّ "خَوْفٌ" مَرْفُوعَةٌ عَلى اِلبِتْداءِ، وَقَدْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لِلتَّخْفِيفِ وَكَثْرَةِ اِلاستِعمالِ، أو عَلى الإِضاْفَةِ المَقْدَرَةِ، أَي: خَوْفٌ شَيْءٍ، وَيَجوزُ، وَهنا مَوْضِعُ التَّمثِيلِ، جَعَلُ "لا" بِمَنْزِلَةِ "ليس"، كَقَوْلِهِم "لا مُسْتَصْرخ"⁽¹⁴⁸⁾، وَيَجوزُ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَيَّانَ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرِيَ مِنَ التَّنْوِينِ لِأَنَّهُ عَلى نِيَّةِ الأَلْفِ وَاللَّامِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: "فَلا الخَوْفُ عَلَيْهِم"، كَقَوْلِ العَرَبِ: سَلامٌ عَلَيْكُمْ، بِغَيرِ التَّنْوِينِ، وَهَم يَريدُونَ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ⁽¹⁴⁹⁾.

رابعاً: الحَمْلُ عَلى المَعْنى

ولابنِ مُحِيسِنٍ اِختِياراتٌ نَحْوِيَّةٌ يَمكُنُ تَفسِيرُها بِأَنَّها حَمْلٌ عَلى المَعْنى، وَالَّذي يَتَعَيَّنُ مِنَ هَذا المِصْطَلحِ أَنَّهُ قائِمٌ عَلى العِنايةِ بِالعَلَّةِ، وَمِنِ الأمْثَلَةِ المِجْلِيَّةِ حُدُودَهُ أَنَّ أبا عَمْرٍو سَمِعَ أَعْرابِيًّا يَقولُ: فَلانٌ لَغُوبٌ، جاءَتْهُ كِتابِي فَاحْتَقَرُها، فَاسْتَرَعى اِنتِباهاه تَأْنِيثُ الفِعلِ "جاءَتْهُ" مَعَ فاعِلِهِ المَذْكَرِ "الثَّانِي"، فَأعادَ عَلى صاغِي سَمِعَهُ كِلامَ الأَعْرابِيِّ مَسْتغَرِبًا مَسْتَشْرِفًا العَلَّةَ الباعِثَةَ عَلَيْهِ، فَاسْتَدركَ عَلَيْهِ الأَعْرابِيُّ مِجْلِيًّا ما كانَ مِنْهُ مِنَ سَمْتِ أَداءِ لَغَوِيٍّ لَمْ يَجانِبْ فِيهِ الصَّوابَ، فَقالَ: أليسَ الكِتابُ بِصَحِيفَةٍ؟ أَي حَمَلَهُ عَلى المَعْنى فَأَنَّثَ الفِعلَ⁽¹⁵⁰⁾، وَمما يَمكُنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلى هَذا المَحْمَلِ فِي قِراءَةِ ابنِ مُحِيسِنٍ كَلِمَةُ "سَبأ"⁽¹⁵¹⁾ بِالخَفْضِ وَالهِمَزِ وَالتَّنْوِينِ⁽¹⁵²⁾، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذهَ قِراءَةَ الجُمهورِ، أَمّا أَبُو عَمْرٍو وَالبِزْريُّ فَجَنَحوا إِلى الفِتحِ مِنَ غَيرِ تَنْوِينِ⁽¹⁵³⁾، وَقَدْ أَشارَ الفارِسيُّ فِي "الحِجَّةِ" إِلى الوِجْهَيْنِ جانِحًا إِلى أَنَّ الصَّرْفَ أَعْجَبُ إِليه وَأَقْرَبُ⁽¹⁵⁴⁾، وَقَدْ التَمَسَ الأَزهريُّ وَجْهًا آخَرَ؛ ذلِكَ أَنَّهُ رَوَى عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ سَأَلَ: عَلى أَيِّ وَجْهِ حُمِلَ المَعْنى؟ فَأشارَ إِلى أَنَّهُ لَمْ يُجِرْ؛ لِأَنَّهُ لا يَدْرِي ما هُوَ، فَالأَسْماءُ حَقُّها الصَّرْفُ، وَإِذا لَمْ يُعَلِّمِ الأِسْمُ الأَلْذَكَرِ أَمْ لِلْمؤنَّثِ فَحَقُّه

⁽¹⁴⁶⁾ الآية (البقرة، 38).

⁽¹⁴⁷⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 4، والبناء، الإتحاف، 176.

⁽¹⁴⁸⁾ انظر ما قاله فيها: القاضي، القراءات، 28، ومحمد محيسن، المغني، 135/1.

⁽¹⁴⁹⁾ انظر: أبو حيان، البحر، 322/1، وانظر توجيهات ابن الجزري لقراءات هذا الحرف في غير موضع

في التنزيل العزيز، النشر، 159/2.

⁽¹⁵⁰⁾ انظر: عابنة، مكانة الخليل، 86.

⁽¹⁵¹⁾ الآية: "وجئتك من سبأ نبأ يقين". (النمل، 22).

⁽¹⁵²⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 11، والبناء، الإتحاف، 427.

⁽¹⁵³⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 354، وابن غلبون، التنكرة، 396، ومكي، الكشف، 156/2،

والطبري، التلخيص، 353، وابن الجزري، النشر، 253/2، والبناء، الإتحاف، 427.

⁽¹⁵⁴⁾ انظر: الفارسي، الحجة، 382/5.

الصَّرْفُ حَتَّى يُعَلَّمَ أَيْنَصْرَفُ أَمْ لَا يَنْصَرَفُ⁽¹⁵⁵⁾، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَلْحَظَ قَدْ عَرَّجَ عَلَيْهِ سَبِيوِيهِ مِنْ قَبْلُ، مَشِيرًا إِلَى تَرَدُّدِ الْإِسْمِ فِي أَحْيَانٍ بَيْنَ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، كُلُّ ذَلِكَ مَرْدُهُ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ أَوْ الْمُسْتَشْرَفِ كَثْمُودَ وَسَبًّا، فَهَمَا مَرَّةً لِلْقَبِيلَتَيْنِ، وَمَرَّةً لِلْحَيَّيْنِ، وَكَثَرْتُهُمَا سِوَاءً⁽¹⁵⁶⁾.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَحِيصِنٍ أَنَّهُ قَرَأَ كَلِمَةَ "طَوَى"⁽¹⁵⁷⁾ مَنْوَنَةً ذَاهِبًا إِلَى أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ عَامِرٍ⁽¹⁵⁸⁾، أَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ فَقَدْ كَانَتْ عَلَى عَدِّهَا غَيْرَ مُجْرَاةٍ⁽¹⁵⁹⁾، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَمْرَ بِضِدِّ الَّذِي هُوَ فِي سَابِقَتِهَا، فِي "سَبًّا" نَوَّنَ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَصَرَفَ؛ ذَلِكَ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَفِي هَذِهِ "طَوَى" لَمْ يَذْهَبْ إِلَى التَّنْوِينِ وَالصَّرْفِ حَمَلًا عَلَى كَوْنِهَا اسْمًا لِلْبَقْعَةِ وَالتَّعْرِيفِ، أَوْ لِلعَجْمَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَيَكُونُ قَدْ سَمِيَ مُؤَنَّنًا بِمَذْكَرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُولًا كَعَمْرٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ عُدِلَ، وَالْقِرَاءَتَانِ حَسَنَتَانِ⁽¹⁶⁰⁾.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ؛ أَعْنِي الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى، قِرَاءَتُهُ قَوْلَهُ -تَعَالَى-: "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ"⁽¹⁶¹⁾، بِنَصْبِ "آدَمَ" وَرَفْعِ "كَلِمَاتٍ"⁽¹⁶²⁾، وَلِلْقِرَاءِ إِجْمَاعٌ عَلَى رَفْعِ "آدَمَ" وَنَصْبِ "كَلِمَاتٍ" مَا خَلَا ابْنَ كَثِيرٍ⁽¹⁶³⁾، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ نَصَبَ "آدَمَ" حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى، وَأَنَّ مَنْ رَفَعَهُ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى مَفَارِقٍ، فَعَلَّةُ النَّصْبِ أَنَّهُ جَعَلَ الْكَلِمَاتِ قَدْ اسْتَنْقَذَتْ "آدَمَ" بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ، وَالدَّعَاءِ بِهَا، فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ، فَكَانَتْ الْكَلِمَاتُ الْمُنْقَذَةَ الْفَاعِلَةَ، وَهُوَ الْمُسْتَنْقَذُ بِهَا، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: "فَتَلَقَّتْ آدَمَ..."، وَلَكِنْ لَمَّا بَعُدَ مَا بَيْنَ الْمُؤَنَّنِ وَفَعْلِهِ حَسُنَ

⁽¹⁵⁵⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 354.

⁽¹⁵⁶⁾ سبيويه، الكتاب، 252/3، وقد أشار إلى أن أبا عمرو كان لا يصرف "سبأ" لأنه جعله اسماً للقبيلة.

⁽¹⁵⁷⁾ الآية: "إنك بالواد المقدس طوى" (طه، 12)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 9ب.

⁽¹⁵⁸⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 290، وابن غلبون، التنكرة، 358، ومكي، الكشف، 96/2، والطبري، التلخيص، 327، والأنصاري، الإقناع، 427، وابن الجزري، النشر، 240/2، والبناء، الإتحاف، 382.

⁽¹⁵⁹⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 290.

⁽¹⁶⁰⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 290، والفارسي، الحجة، 214/5، ومكي، الكشف، 96/2، والطبري، التلخيص، 209، وابن الجزري، النشر، 240/2، والبناء، الإتحاف، 382.

⁽¹⁶¹⁾ الآية (البقرة، 37).

⁽¹⁶²⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 4أ.

⁽¹⁶³⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 48، وابن غلبون، التنكرة، 187، ومكي، الكشف، 236/1، والأنصاري، الإقناع، 373، وابن الجزري، النشر، 159/2، والبناء، الإتحاف، 176.

حذف علامة التأنيث، "وقيل إنما دُكر لأتته محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ الكلامَ والكلماتِ واحدٌ" (164)، وأما مَنْ رفعَ "آدمَ" فقد جنحَ إلى جعلِ "آدمَ" المتلقّي للكلماتِ؛ لأتته هو الذي قبلها ودعا بها، فتاب عليه، فهو الفاعلُ لقبوله الكلماتِ، والمعنى محمولٌ على ذلك (165)، والظاهرُ أنَّ نَمَّ حَملاً على معنى آخرَ لتلكم القراءتين، وهو قائمٌ على منطقِ الحياةِ والعالمِ الخارجيِّ، فكلُّ شيءٍ تلقاكَ فقد تلقيتَه، وهذا وجهٌ جائزٌ في العربيَّةِ (166)، ثمَّ إنَّ الفعلَ "تلقى" من الأفعالِ التي فاعلُها مفعولٌ، ومفعولُها فاعلٌ؛ وذلك لأننا إذا أسدناها إلى أيهما شئنا فلن يتغيَّرَ المعنى، ومِثْلُها: أصبْتُ خيراً، وأصابني خيرٌ، وتلقيتُ زيداً، وتلقاني زيداً (167).

خامساً: أثرُ تغيُّرِ بنيةِ الفعلِ في السِّياقِ البِنويِّ

وليس يخفى على ذي تأملٍ أنَّ تباينَ صيغةِ الفعلِ بين القراءاتِ قد يفضي إلى تباينٍ في المعاني النحويَّةِ العريضة، كالفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ، فقد يكونُ الفعلُ في قراءةٍ قارئٍ ما مبنياً للمعلوم، وفي أخرى مبنياً للمجهولِ، وقد يتردَّدُ الفعلُ من وجهةٍ صرفيَّةٍ- بين الخطابِ والغيبيةِ، أو الغيبةِ والتكلمِ، أو التّعديِّ واللزومِ، وهذا كله يؤثرُ في السِّياقِ البِنويِّ وعلائقه، ويُؤدِّنُ باستشرافِ معانٍ نحويَّةٍ جديدةٍ، وتباينِ علاماتِ الإعرابِ في مواضع، والحقُّ أنَّه يظهرُ للمتدبِّرِ في قراءةِ ابنِ محيصنٍ أنَّه كان يؤثرُ الرِّفعَ، فكثيراً ما كان يعدلُ عن المبنِّي للمجهولِ إلى المبنِّي للمعلوم، أو عن المتعدِّي إلى اللازمِ المسندِ إلى فاعله، ولعلَّ ما يأتي من أمثلةٍ يجلي ما تقدَّم:

"ويشهدُ اللهَ على ما في قلبه" ← "ويشهدُ اللهُ" (168).

"ويهلكُ الحرثُ والنَّسلُ" ← "ويهلكُ الحرثُ" (169).

"ترجعُ الأمورُ" ← "ترجعُ الأمورُ" (170).

"زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ" ← "زَيْنٌ لِلَّذِينَ... الْحَيَاةُ" (171).

"لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاعَةُ" ← "أَنْ تَتَمَّ الرِّضَاعَةُ" (172).

(164) مكي، الكشف، 237/1.

(165) انظر: مكي، الكشف، 237/1.

(166) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 49.

(167) انظر في هذا كله: ابن خالويه، الحجة، 28، والفارسي، الحجة، 40/2-41، والبناء، الإتحاف،

176.

(168) الآية (البقرة، 204)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 5أ.

(169) الآية (البقرة، 205)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 5أ.

(170) الآية (البقرة، 210)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 5أ.

(171) الآية (البقرة، 212)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 5أ.

"زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ" ← "زَيْنَ لِلنَّاسِ ... حُبٌّ" (173).
 "هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ" ← "فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ" (174).
 "فَلَا تُشْمِتُ بِيَ الْأَعْدَاءَ" ← "فَلَا تُشْمِتُ بِيَ الْأَعْدَاءَ" (175).
 "وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ" ← "نُسَيِّرُ الْجِبَالَ" (176).
 "وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ" ← "وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُّ" (177).
 "تُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ" ← "تُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ" (178).

وتفسير التردد بين هذه الصيغ الفعلية عتيداً حاضر؛ ذلك أنها قراءات مسندة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وليس للقارئ فيها سوى الثقل الصحيح، ولعل ما يسند هذا في هذا السياق أن الأهوازي أشار إلى أن ابن محيصن كان يفتح ياء الفعل ويكسر جيمه في "يرجعون" أو "يرجع"، أي أنه قرأها مجتمعاً في التنزيل العزيز مبنيةً للمعلوم إلا في موضع قال عنه الأهوازي في معرض تعريجه على الفروشي: "ثم إليه ترجعون"، بفتح التاء وكسر الجيم حيث كان إلا موضعاً واحداً في "ياسين": "ولا إلى أهلهم يرجعون"، فإنه برفع يائها وفتح جيمها وحدها فقط" (179)، وقد ألمح البناء أيضاً إلى أن ابن محيصن خالف أصله العريض في "ياسين"؛ إذ إنّه بناه للمفعول (180)، والقرآن يسند بعضه بعضاً، فالمعنيان متلاقيان غير متدافعين في التنزيل العزيز، أعنى معنى البناء للفاعل والمجهول، أما البناء للفاعل، وهي قراءة ابن محيصن للفعل "يرجع" إلا في موضع واحد، فيسندها قوله -تعالى- في آية أخرى: "إنا لله وإنا إليه راجعون" (181)، وأما كونه متعدياً فدليله "ثم رُدُّوا إلى الله" (182).

(172) الآية (البقرة، 233)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 15.

(173) الآية (آل عمران، 14)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 6ب.

(174) الآية (الأنعام، 47)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 6ب.

(175) الآية (الأعراف، 150)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 17أ.

(176) الآية (الكهف، 47)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 19أ.

(177) الآية (النمل، 80، الروم، 52)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 11أ، 11ب.

(178) الآية (الأحزاب، 30)، وانظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 11ب.

(179) الأهوازي، رواية ابن محيصن، 4.

(180) انظر: البناء، الإتحاف، 173، والقاضي، القراءات الشاذة، 76.

(181) الآية (البقرة، 156).

(182) الآية (الأنعام، 62)، وانظر ما قاله في هذا الفارسي، الحجة، 417/2، وانظر اختلاف القراء في كل

فعل أوله ياء أو تاء المضارعة إذا كان من رجوع الآخرة نحو "ترجعون" و"يرجع" عند ابن الجزري،

النشر، 157/2، والبناء، الإتحاف، 173.

أما قوله -تعالى-: "ويوم نُسِيرُ الجبال وترى الأرضَ بارزةً"⁽¹⁸³⁾، وقد قرأها ابنُ محيِصنٍ على البناءِ للمعلومِ مخففةً؛ أي "تسير"⁽¹⁸⁴⁾، وقرأها ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرو بالتاءِ، وضمَّها، وفتحِ الياءِ، ورفعِ الجبالِ، وقرأها الباقون بالنونِ، وضمَّها، وكسرِ الياءِ، ونصبِ الجبالِ⁽¹⁸⁵⁾، وحبَّه من قرأ بالنونِ أنَّه بناه على الإخبارِ من الله - جلَّ ذكرُه - عن نفسه "نُسِيرٌ"؛ إذ هو فاعلُ كلِّ الأفاعيلِ ومدبَّرُها، وانتصبتِ الجبالُ بوقوعِ الفعلِ عليها، ويقوي ذلك إردافُه: "وحشُرناهم"، وحبَّه من قرأ بالتاءِ أنَّه بنى الفعلَ للمفعولِ، فرفعَ الجبالَ لقيامِها مقامَ الفاعلِ، فهي مفعولةٌ لم يُسمَّ فاعلُها، ويؤيِّد ذلك "وسِيرتِ الجبالُ"، وقد حُذِفَ الفاعلُ للعلمِ به، وهو من الله تقدَّستِ أسماؤُه، أو من يأمرُه من الملائكةِ⁽¹⁸⁶⁾، وأما ابنُ محيِصنٍ فقد قرأها "تسيرٌ"، ويسندُ هذه الوجهةُ آيةٌ أخرى في التَّنزيلِ العزيزِ، وهي "وتسيرُ الجبالُ سيرًا"⁽¹⁸⁷⁾.

أما قراءتُه قوله -تعالى-: "فلا تُشْمِتُ بي الأعداءُ" فقد كانت بفتحِ التاءِ والميمِ مسنداً للفعلِ إلى الفاعلِ المذكورِ "الأعداءُ"، جاعلَه لازماً لا متعدياً ممَّا هو من بابِ "فَرَحَ"، والمعنى: لا تفعلُ بي ما تُشْمِتُ من أجلِه الأعداءُ، فزُفِعَ به الأعداءُ على الفاعليَّةِ⁽¹⁸⁸⁾.

أما قراءتُه قوله -تعالى-: "يُضاعِفُ لها العذابُ" فقد كانت بالنونِ مكسورةَ العينِ وبألفٍ "تُضاعِفُ"⁽¹⁸⁹⁾، والمعنى على هذا الوجهِ الإخبارُ من الله عن نفسه بذلك، فانتصب العذابُ بوقوعِ الفعلِ عليه⁽¹⁹⁰⁾، وممَّا يقتربُ من هذه القراءةِ قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ لها بالنونِ مع

(183) الآية (الكهف، 47).

(184) الأهوازي، رواية ابن محيِصن، 9أ.

(185) الأزهري، معاني القراءات، 268، ومكي، الكشف، 64/2، وابن غلبون، التذكرة، 343، والطبري، التلخيص، 316، والأنصاري، الإقناع، 422، وابن الجزري، النشر، 233/2، والبناء، الإتحاف، 367.

(186) الآية (النبا، 20)، وانظر: مكي، الكشف، 64/2، والبناء، الإتحاف، 367.

(187) الآية (الطور، 10)، وانظر ما قيل في هذه الآية: البناء، الإتحاف، 367، والقاضي، القراءات، 63.

(188) انظر: البناء، الإتحاف، 290، والقاضي، القراءات، 49، وانظر توجيه ابن جني، المحتسب، 371/1.

(189) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيِصن، 11ب، وأبو حيان، البحر، 220/7، والبناء، الإتحاف، 454، والقاضي، القراءات، 74.

(190) انظر: مكي، الكشف، 196/2.

تشديد العين وكسرها "نُضَعِفَ"⁽¹⁹¹⁾، وقد ذكر البناء أن قراءة ابن محيصن تلتقي مع قراءة ابن كثير وابن عامر، والحق أن ذلك ليس كذلك في رواية ابن محيصن والبحر؛ إذ إن الأهوازي أشار إلى أنه قرأها بالألف والياء والبناء للفاعل، وكذلك فعل أبو حيان⁽¹⁹²⁾.

أما قراءته قوله - تعالى -: "وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ"، فقد تجلّى الفعل فيها على هيئة الغيبة والتعدي⁽¹⁹³⁾، وقد تفرّد ابن كثير بين القراء السبع بهذه الموافقة لقراءة ابن محيصن الشاذة وهنا في النمل والروم⁽¹⁹⁴⁾، والمعنى إخبار عن حالهم التي هي نفى السماع، فهم لا ينفقون إلى الحق كما لا يسمع الأصمّ المعرض المدبر عن سماع ما يقال له من كلام من يكلمه، وقد قرأها الباقون بتاء مضمومة وميم مكسورة في "تسمع" على هيئة الخطاب، ويقوي ذلك ما قبله من خطاب للنبي الكريم في قوله: "إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى"، فجرى الثاني على لفظ الأول من الخطاب، وينبغي على تباين قراءة الفعل "تسمع" بين الخطاب والغيبة تباين في إعراب "الصمّ"؛ ذلك أنها في قراءة ابن محيصن وابن كثير المكيين مرفوعة بالفاعلية، وفي قراءة الجمهور منصوبة بالمفعولية⁽¹⁹⁵⁾.

سادساً: الوقف

معلوم أن المفصل الصوتي يؤذن بتعيين حدود الكلمات والجمل، وينبغي على هذا إبانة عن المعاني المتعينة من السياق البنيوي، وهذا المبحث يتصل بنسب حميم بمطلب الوقف والابتداء في التنزيل العزيز، وليس المقام متسعاً هنا للخوض في الوقف وضروبه، فبعضهم جعلها ثمانية، وبعضهم أربعة أو ثلاثة أو اثنتين، ولعل أشهر ضروبه التام، والكافي، والحسن، والقبيح. والتام هو الذي لا يتعلّق بشيء ممّا بعده، فيحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، والكافي منقطع في اللفظ متعلّق في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء أيضاً بما بعده،

⁽¹⁹¹⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 385، وابن غلبون، التنكرة، 420، ومكي، الكشف، 196/2،

والطبري، التلخيص، 371، والأنصاري، الإقناع، 446، وابن الجزري، النشر، 261/2.

⁽¹⁹²⁾ انظر: أبو حيان، البحر، 220/7، والبناء، الإتحاف، 454.

⁽¹⁹³⁾ الأهوازي، رواية ابن محيصن، 11ب، والبناء، الإتحاف، 431.

⁽¹⁹⁴⁾ الآية(النمل، 80، والروم، 52)، وانظر ما قاله الأزهرى، معاني القراءات، 361، ومكي، الكشف،

165/2، وابن غلبون، التنكرة، 399، والطبري، التلخيص، 355، والأنصاري، الإقناع، 438، وابن

الجزري، النشر، 254/2، والبناء، الإتحاف، 431، 445.

⁽¹⁹⁵⁾ انظر: مكي، الكشف، 165/2.

والحَسَنُ هو الذي يحسنُ الوقفُ عليه، ولا يحسنُ الابتداءُ بما بعده لتعلُّقه به في اللَّفْظِ والمعنى، والقبیحُ هو الذي لا يُفهمُ منه المرادُ⁽¹⁹⁶⁾.

والذي يحسنُ التَّنْبِيهُ إليه في هذا المقامِ أَنَّ القدماءَ التفتوا إلى كونه عاملاً يُفَرِّقُ به بين المعاني، ولذلك يترتَّبُ عليه فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبيَّنُ معاني الآياتِ، ويُؤمَّنُ الاحترازُ عن الوقوعِ في المشكلاتِ⁽¹⁹⁷⁾، وعنه قال القسطلاني (923هـ): "ولا مَرِيَّةٌ أَنْ بمعرفتهما تظهرُ معاني التَّنْزِيلِ، وتُعرَفُ مقاصدُه، وتستعدُّ القوَّةُ المفكِّرةُ للغوصِ في بحرِ معانيه، على دررِ فوائده، وقد قال الهذلي: مِمَّا رأيتُه في كاملِه: الوقفُ جليَّةُ التَّلَاوةِ، وزينةُ القارئِ، وبلاغُ التَّالِي، وفهمُ للمستمعِ، وفخرٌ للعالمِ، وبه يُعرَفُ الفرقُ بين المعنيتين المختلفين، والنَّقِيضين المتباينين، والحُكْمين المتغايرين.." ⁽¹⁹⁸⁾.

والمتماملُ في قراءة ابن محيصنٍ يجدُ أنَّ مواضعَ الوقفِ عنده يمكنُ أَنْ تنتسبَ إلى ثلاثِ فئاتٍ، أولُها وقفٌ بين حدودِ الجملِ، وثانيها وقفٌ على حدودِ كلماتٍ مخصوصةٍ، وثالثُها وقفٌ على الأسماءِ المنقوصةِ، لِتَرْجِعَ النَّظَرَ فيما يأتي بياناً وتجليَّةً لذلك المتقدم:

بين حدودِ الجملِ:

ولابن محيصنٍ اختياراتٌ في الوقفِ والابتداءِ، ومِن ذلك قراءتُه قوله -تعالى-: "عاليهم ثيابُ سُندسٍ خُضْرٌ وإسْتَبْرَقٌ"⁽¹⁹⁹⁾، بياءِ المدِّ لا اللينِ في "عاليهم"، وهذه قراءةٌ تلتقي مع قراءة

⁽¹⁹⁶⁾ انظر أقسام الوقف: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن قاسم (377هـ)، إيضاح الوقف الابتداء في كتاب الله عزَّ وجل، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، 149/1، الداني، أبو عمرو (444هـ)، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق جايده مخلف، ط1، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1983م، 106-115، والزركشي، البرهان، 352-350/1، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط2، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، 1998م، 286-292.

⁽¹⁹⁷⁾ الزركشي، البرهان، 342/1.

⁽¹⁹⁸⁾ القسطلاني، لطائف الإشارات، 249/1.

⁽¹⁹⁹⁾ الآية (الإنسان، 21).

نافع وحزمة من السبعة، وأبي جعفر من العشرة، والحسن من الأربعة⁽²⁰⁰⁾، والوجه فيها أن يكون مفصل صوتي عند قوله الشريف:

"وإذا رأيت ثم رأيت نعيمًا ومُلْكًا كبيرًا[^] عاليهم ثياب..."

و"عاليهم" في هذا التوجيه مبتدأ خبره "ثياب سندس". أما من قرأ بالنصب، ومنهم عاصم وأبو عمرو، ففي ذلك تقديران أولهما ألا يوقف على ما قبله لتعلقه به؛ إذ إنه لا يُبتدأ بـ "عاليهم"؛ ذلك أنها حال من الهاء والميم في قوله "يطوف عليهم"، أي: يطوف عليهم في هذه الحال هؤلاء، أو من "حسبتهم"، أي: حسبت ولدان لؤلؤًا منثورًا في حال علو الثياب إياهم⁽²⁰¹⁾، وقد ينتصب على الظرفية، والتقدير: فوقهم ثياب سندس، وعلى هذا يُبتدأ به أيضًا، ويوقف على ما قبله لأنه غير متعلق به⁽²⁰²⁾.

ومن الأمثلة المبينة عن أثر الوقف "المفصل الصوتي" في انفساخ نسيج التركيب، واستشراف معانٍ نحوية جديدة قراءة ابن محيصن لقوله - تعالى -: "هذا ذكر من معي وذكر من قبلي، بل أكثرهم لا يعلمون الحق فهم معرضون"⁽²⁰³⁾، برفع الحق⁽²⁰⁴⁾، وهذه قراءة الحسن البصري أيضًا⁽²⁰⁵⁾، والذي يظهر من هذه القراءة أن ثم وقفًا على قوله -تعالى -: "لا يعلمون[^] الحق فهم معرضون"، ثم يُستأنف بما بعده، وليس يخفى أن هذا المفصل الصوتي أدى إلى انفساخ نسيج التركيب، فأعقب تباينًا في المعاني النحوية التي تتعاور عليها كلمة "الحق"، أما النصب فهو بين لما فيه من عمل الفعل "يعلمون" بما بعده "الحق"، وهذه قراءة الجمهور، وأما

⁽²⁰⁰⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 518، وابن غلبون، التذكرة، 525، ومكي، الكشف، 354/2، والطبري، التلخيص، 454، والأنصاري، الإقناع، 479، وابن الجزري، النشر، 296/2، والبناء، الإتحاف، 566.

⁽²⁰¹⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 519، ومكي، الكشف، 355/2، وقد أشار ابن الأنباري إلى أنها قد تكون منصوبة على وجهين، ومرفوعة على وجهين أيضًا، انظر: ابن الأنباري، البيان، 405.

⁽²⁰²⁾ انظر: الداني، المكنى، 373، والفارسي، الحجة، 354/6، والزمخشري، الكشاف، 199/4، وأبو حيان، البحر، 391/8، والبناء، الإتحاف، 566.

⁽²⁰³⁾ الآية (الأنبياء، 24).

⁽²⁰⁴⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 110، والبناء، الإتحاف، 391.

⁽²⁰⁵⁾ انظر: ابن جني، المحتسب، 105/2.

الرَّفْعُ فعلى حذفِ المبتدأ، والمعنى: هذا الحقُّ، أو هو الحقُّ⁽²⁰⁶⁾، وقيل إنَّ المضمَرَ هو الخبرُ⁽²⁰⁷⁾.

وقد يكونُ الأمرُ بالصدِّ، فيقفُ قرأةً مستشرفين مَفصِلاً صوتياً يُعيّنون فيه حدودَ الجملِ، ويصلُ ابنُ محيصنٍ ليغدو الكلامُ الشَّريفُ شَرْجاً واحداً متعالفاً، ومِن ذلك قوله - تبارك-: "أمَّ حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم"⁽²⁰⁸⁾، فقد قرأها ابنُ محيصنٍ بنصبٍ "سواء"، وكذلك ثلثةٌ من أصحابِ القراءاتِ المشهورة، وهم حفصٌ وحمرَةُ والكسائيُّ⁽²⁰⁹⁾. أمَّا مَنْ رفع فقد أتى بمفصلٍ صوتيٍّ عقبَ "الصالحات"، فوقف عندها:

"كالذين آمنوا وعملوا الصالحات [^] سواء محياهم ومماتهم
لأنَّ ما بعدَ ذلك منقطعٌ منه، والتقديرُ: مَحياهم ومماتهم سواءً"⁽²¹⁰⁾.

بين حدودِ الكلمات:

وقد يُفضي الوقفُ، من جهةٍ أخرى، إلى اتِّفاقِ المباني وافتراقِ المعاني؛ ذلك أنَّ الكلمةَ التي وُقِفَ عليها غدتْ مشتملةً على معنيين، صالحةً لأنَّ تُسبغَ عليها وسمُ المشتركِ التَّحوييِّ، ومِن ذلك قوله -تعالى-: "راعنا" التي وردتْ اثنتَين، واحدةً في البقرة في قوله الشَّريفِ: "يا أيُّها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظُرنا واسمعوا"⁽²¹¹⁾، وأخرى في النساءِ في قوله الحقِّ: "ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمعٍ وراعنا لئلاً بألسنتهم"⁽²¹²⁾، وقد قرأ ابنُ محيصنٍ

⁽²⁰⁶⁾ انظر: ابن جني، المحتسب، 105/2.

⁽²⁰⁷⁾ انظر: أبو حيان، البحر، 284/6، وانظر ما قيل فيها: الزمخشري، الكشاف، 569/2، والقاضي،

القراءات الشاذة، 68، والبناء، الإتحاف، 391.

⁽²⁰⁸⁾ الآية (الجاثية، 21).

⁽²⁰⁹⁾ انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 446، وابن غلبون، التذكرة، 468، ومكي، الكشف، 268/2،

والأنصاري، الإقناع، 460، وابن الجزري، النشر، 278/2، وانظر وجوه النصب عند الداني، المكتفى،

326، وأبي حيان، البحر، 47/8-48، والبناء، الإتحاف، 502.

⁽²¹⁰⁾ انظر: الداني، المكتفى، 326، وقد قال إن الضمير الذي هو في محياهم ومماتهم عائد على

المؤمنين والكافرين، فعلى هذا لا يوقف على "الصالحات"؛ لأن ما بعد ذلك متعلق بقوله "كالذين آمنوا"

لأنه جملة في موضع نصب على الحال.

⁽²¹¹⁾ الآية (البقرة، 104).

⁽²¹²⁾ الآية (النساء، 46).

الأولى بالتّونين⁽²¹³⁾، وهذه قراءة الحسن البصريّ أيضاً⁽²¹⁴⁾، أمّا موضع النّساء فقرأه ابن محيصن دون تنوين، ولعلّ توجيه التّونين في البقرة - ولم يقرأ به أحدٌ من أصحاب القراءات السبع - أنّه منصوب بالقول، والمعنى لا تقولوا رعوناً وهُجراً، وقيل منصوبةً على كونها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، والمعنى: لا تقولوا ذا رعونية، وينبغي على الإتيان بالنّون أن يكون الأصل الاشتقائيّ "رعن"، وفي النّجافي عنه يكون "رعا"، وهو في سياقه الشّريف فعلٌ

أمرٍ فُصّرت فيه الكسرة الطويلة "ياء المد" فغدث قصيرة⁽²¹⁵⁾.

ومن مثل ما تقدّم قوله -تعالى-: "ثم أرسلنا رُسُلنا تنذراً"⁽²¹⁶⁾، وكانت قراءة ابن محيصن لكلمة "تنذراً" غير منوّنة، وقد وافقت قراءته قراءة السبعة ما خلا قراءة أبي عمرو وابن كثير⁽²¹⁷⁾، فقد قرأها بالتّونين وضلاً، وبالألف وقفاً، ولعلّ هذا يُفضي إلى اشتباهاها بغير المنوّنة، ورفعاً لهذا الإشكال الذي يتجلّى في المستوى النّطقيّ الشّفهيّ وقف عليها حمزة والكسائيّ بياء⁽²¹⁸⁾، أمّا قراءة ابن محيصن غير منوّنة فعلى عدّ الألف للتأنيث؛ ذلك أنّ "فعلَى" لا تتون، وهذا من نحو قولنا: شكوت شكوى، وأمّا من نون فقد نظر إلى الألف على أنّها للإحاق لا التأنيث المفضي إلى المنع من الصّرف؛ وذلك نحو "أرطى"، ويجوز جعله مصدرًا من المواترة التي هي

⁽²¹³⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 14.

⁽²¹⁴⁾ انظر: الأهوازي، مفردة الحسن البصري، 37.

⁽²¹⁵⁾ انظر ما قيل فيها: النحاس، إعراب القرآن، 254/1، وابن الأنباري، البيان، 111/1، والبناء، الإتحاف، 189، وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، 21، واللافت للنظر أن البناء قال إن ابن محيصن قرأ "راعنا" في الموضعين بالتّونين، والحق أن ذلك ليس كذلك، فقد قال الأهوازي في معرض تعريجه على الكلمة في سورة البقرة: "بالتّونين ههنا فقط". انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 14.

⁽²¹⁶⁾ الآية (المؤمنون، 44).

⁽²¹⁷⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 323، وابن غلبون، التنكرة، 377، ومكي، الكشف، 128/2، والطبري، التلخيص، 339، والأنصاري، الإقناع، 432، وابن الجزري، النشر، 246/2، والبناء، الإتحاف، 404.

⁽²¹⁸⁾ انظر: الأزهري، معاني القراءات، 323.

المتابعة بغير مهلة، فألفه في الوقف بدل من التتوين، والمعنى: وتراً، فأبدلت التاء من الواو، كما أُبدلت في تراث⁽²¹⁹⁾.

ومن مثل ما تقدم الوقف على "أبت"، فقد كان ابن محيصن يقف عليها بالهاء حيث وقعت⁽²²⁰⁾ موافقاً بذلك ابن كثير وابن عامر⁽²²¹⁾، ووجه من وقف عليها بالهاء أنه جعلها بمنزلة تاء التانيث التي هي من نحو "رحمة" و"نعمة"، والوقف عليها يقضي بأن تُحذف التاء، وقيل الأب والأبنة لغتان⁽²²²⁾. وكذلك كلمة "يتسنه"، فقد كان يقرؤها بغير هاء في الوصل، أما في الوقف فقد كان يأتي بالهاء الساكنة⁽²²³⁾، وهذه قراءة حمزة والكسائي من السبعة، ويعقوب من العشرة، وقرأها الباقر بالهاء في الوصل والوقف⁽²²⁴⁾، ويتجلى من قراءة ابن محيصن أن الهاء ليست من أصول الكلمة، وإنما جيء بها في الوقف لبيان حركة ما قبلها، ولذلك سُميت هاء السكت، ولما كانت إنما يُوتى بها في حال الوقف استغني عنها في الوصل، كألف الوصل التي يُوتى بها للابتداء، فإذا لم يُبتدأ بها، وغدا الكلام متصلاً استغني عنها⁽²²⁵⁾، ووجه من أثبت الهاء في الحالين أن تكون الهاء من أصول الكلمة، وسكونها إنما باعته الجزم، فلا بد من إثباتها في الحالين، وعلى ذلك تكون الكلمة مشتقة من مادة "سنه"⁽²²⁶⁾، وقد رجح هذا الوجه الفراء⁽²²⁷⁾، وقد ذهب أبو عبيدة إلى تخطئة من عدّها من "الأسن"⁽²²⁸⁾.

الأسماء المنقوصة:

(219) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 323، والفراسي، الحجة، 295/5، وأبو حيان، البحر، 376/6، والبناء، الإتحاف، 404، وقد ذهب أبو حيان إلى أن ابن محيصن نون، ولكن الأهوازي في "رواية ابن محيصن" قرر أنه لم ينون.

(220) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8، والآيات هي: يوسف 4، مريم 42، 43، 44، 45، القصص 26، الصافات، 102.

(221) انظر: ابن غلبون، التذكرة، 307، ومكي، الكشف، 3/2، والطبري، التلخيص، 293، والأنصاري، الإقناع، 412، وابن الجزري، النشر، 220/2، والبناء، الإتحاف، 328.

(222) انظر في هذا كله: الفرسي، الحجة، 392/4، ومكي، الكشف، 4/2، وأبو حيان، البحر، 280/5.

(223) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 3ب، والآية (البقرة، 259).

(224) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، 85، وابن غلبون، التذكرة، 208، ومكي، الكشف، 307/1، والطبري، التلخيص، 220، وابن الجزري، النشر، 174/2، والبناء، الإتحاف، 208.

(225) مكي، الكشف، 308/2.

(226) مكي، الكشف، 308/2، والكرمانى، مفاتيح الأغاني، 120.

(227) الفراء، معاني القرآن، 172/1، والمعنى عنده: لم يغيره السنون.

(228) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، 80/1.

والقاعدةُ الفصحى في الوقفِ على المنقوصِ أنّ الياءَ تسقطُ منه إذا ما كان منونًا، وأنها تبقى إن كان غيرَ منونٍ، وتحت ذلك صورٌ؛ كأن يكونَ معرفًا؛ كقولنا: "جاء القاضي"، و"جاء قاضي المدينة"، أو غيرَ منصرفٍ؛ نحو: "جوازي"، أو منادى؛ نحو: "يا قاضي"⁽²²⁹⁾، فقد أظهروا في الوقفِ حيثُ صارتُ في موضع غيرِ تنوينٍ؛ لأنهم لم يُضطروا ههنا إلى مثلِ ما اضطروا إليه في الوصلِ من الاستتقالِ، فإذا لم يكنْ في موضعِ تنوينٍ فإنَّ البيانَ أجودُ في الوقفِ؛ وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتةٌ في الوصلِ، ومن العربِ من يحذفُ هذا في الوقفِ"⁽²³⁰⁾، والذي يظهرُ من قراءةِ ابنِ محيصنٍ أنه كان ممن يُبقون على ياءِ الاسمِ المنقوصِ في الوقفِ، ومن ذلك أنه وقف على "باقٍ" في قولِ الحقِّ -تقدّس اسمه-: "وما عندَ الله باقٍ" بالياءِ، ولا سبيلَ إلى إثباتها بالوصلِ"⁽²³¹⁾، ومثلها كلمةُ "هادٍ" و"والٍ" و"واقٍ"، فقد كان يقفُ عليها بالياءِ"⁽²³²⁾، وقد أثبتَ الياءَ في الحالينِ الوصلِ والوقفِ في كلمةِ "الباد"⁽²³³⁾، أمّا في "الجوابِ"⁽²³⁴⁾، و"الجوارِ"⁽²³⁵⁾، و"الدّاعِ"⁽²³⁶⁾، و"فانٍ"⁽²³⁷⁾، فقد وقفَ عليهنَّ بالياءِ، والحقُّ أنّ القدماءَ قد عرّجوا على هذه الظاهرةِ في مبحثِ الوقفِ، مشيرين إلى أثرِ التّبائينِ اللّهجيّ في تنوعِ هيئاته، ومقابلِ الأَفصحِ في المنونِ لغةً قومٌ يُثبتون الياءَ فيه نحو: هذا قاضي، وغازي، وبها قرأ ابنُ كثيرٍ وورشٌ في أحرفٍ، ومقابلُه في المعرّفِ باللامِ لغةً قومٌ يحذفون الياءَ منه، وعلى هذه اللغةِ قوله -تعالى-: "الكبيرُ المتعال"⁽²³⁸⁾.

ولكنَّ ابنَ محيصنٍ قد حذفَ الياءَ من "المهتدِ" في الحالينِ"⁽²³⁹⁾، ولعلَّ هذا يدلُّ دلالةً قطعيّةً التّبوّاتِ أنّ القرآنَ سنّةٌ متّبعةٌ، وإن كان يغلبُ على قراءته أنه ممن يؤثّرُ إبقاءَ الياءِ في حالِ الوقفِ، ولعلَّ الذي يحتاجُ إلى تأمّلٍ واستدراكٍ أنّ "الياءَ" في قراءته "المهتدِ" لا تسقطُ في

(229) انظر: السيوطي، الهمع، 387/3، ومذهب يونس اختيار حذفها؛ نحو: "يا قاضٍ". انظر: سيبويه، 184/4.

(230) سيبويه، الكتاب، 183/4.

(231) الآية (النحل، 96)، وانظر الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8ب.

(232) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8ب، والكلمات من سورة الرعد (7، 11، 37).

(233) الآية (الحج، 25)، وانظر رواية ابن محيصن، 10أ.

(234) الآية (سبأ، 13). وانظر رواية ابن محيصن، 12أ.

(235) الآية (الشورى، 32). وانظر رواية ابن محيصن، 12ب.

(236) الآية (القمر، 8). وانظر رواية ابن محيصن، 13ب.

(237) الآية (الرحمن، 26). وانظر رواية ابن محيصن، 14أ.

(238) السيوطي، الهمع، 388/3.

(239) انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 9أ، والآية (الإسراء، 97، والكهف، 17).

الوصل، ولعل وصل الكلام يُفضي إلى تقصيرها لتغدو حركة قصيرة كالكسرة، ولذلك كله، ليس يصح في الفهم ولا يستقيم القول إنه حذف الياء في الحالين، صحيح أنه حذفها في الوقف ههنا، وهذا لا شبهة عليه ولا شبهة، ولكنها لم تُحذف في الوصل، ومن مثل الأولى قراءته "المتعال"⁽²⁴⁰⁾، فقد أشار الأهوازي إلى أنه حذف الياء "قصرها" في الوصل⁽²⁴¹⁾.

وبعد، فهذا نظرٌ بحثيٌّ فُصد منه التعرُّج على ظواهر نحويّة مخصوصة في قراءة ابن محيصن المكيّ، والحق أن تكلم الظواهر - كما تقدّم قبلاً - متعدّدة مُفرّقة في المخطوط وبعض كتب القراءات، والسبيل إلى تحقيق هذا المُبتغى جمعها تحت عُنواناتٍ دالّة، ومما وقف عنده بالتّجلية والشّرح ظاهرة الاجتزاء الظاهر والمقدّر، والتّعلّق، والحمل على المعنى، وأثر تغيير صيغة الفعل في السياق البنيويّ، وتعاور حروف المعاني، والوقف، وقد تردّد الباحث في مناقشته ما تقدّم بين العرض؛ عرض الظواهر، والتّحليل، والمقابلة بين القراءات، وقد بدا أن قراءة ابن محيصن تلتقي في كثير من وجوهها بالقراءات السبع عامّة، وقراءة ابن كثير خاصّة⁽²⁴²⁾، ولعلّ الباعث على ذلك أنهما مكّيان كما تقدّم... أمّ أن يكون هذا البحث مُفتتحاً لأبحاثٍ أُخر يُستشرف فيها، على نحو تكامليّ، الظواهر الصّرفيّة والمعجميّة في قراءة ابن محيصن، والله الموقّق والهادي سواء السبيل.

ثبت المصادر والمراجع:

أ. المخطوطة:

- الأهوازي، الحسن بن علي(446هـ)، رواية الحسن البصري وأبي عبد الله محمد ابن محيصن السهمي، مكتبة دار إحياء التراث الإسلامي، القدس الشريف، (رقم المخطوط 70).

ب. المطبوعة:

- ابن الأبيزاي، أحمد بن جعفر الغافقي(569هـ)، رواية أبي عمرو بن العلاء البصري، ط1، تحقيق سر الختم الحسن عمر، دار عمار، عمان، 2001م.
- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

⁽²⁴⁰⁾ الآية (الرعد، 9)، وهي "عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال".

⁽²⁴¹⁾ انظر: الأهوازي، رواية ابن محيصن، 8 ب .

⁽²⁴²⁾ انظر على سبيل التمثيل الصفحات 8، 9، 10، 11، 14، 15، 18، 20، 22.

- أحمد ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 1990م.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (215هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد (370هـ)، معاني القراءات، تحقيق أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- أمل العمري، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن محيصة المكي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 2001م.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (577هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه بركات هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت، 2000م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- الأندرابي، أحمد بن أبي عمر (5--هـ)، قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، تحقيق أحمد الجنابي، ط2، مؤسسة الرسالة، 1985م.
- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد (926هـ)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ط2، دار المصحف، دمشق، 1985م.
- الأهوازي، الحسن بن علي (446هـ)، مفردة الحسن البصري: تحقيق ودراسة، تقي الدين مصطفى التميمي، (رسالة ماجستير)، جامعة الخليل، فلسطين، 2002م.
- البناء، أحمد بن محمد الدمياطي (1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.

- ابن الجزري، محمد بن محمد(833هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ط1، مكتبة القدسي، القاهرة، 1996م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ)، النشر في القراءات العشر، ط1، تقديم علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد(370هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- ابن خلف الأنصاري، أبو جعفر أحمد(540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (444هـ)، التيسير في القراءات السبع، تصحيح أوتوبرتزل، إستنطبول، 1930م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (444هـ)، المكتفى في الوقف والابتداء، ط1، تحقيق جابر زيدان مخلف، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1983م.
- الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، 1984م.
- الرعيني، أبو عبد الله محمد بن شريح(476هـ)، الكافي في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، 2000م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1987م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1977م.

- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ)، كتاب سيوييه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، إشراف عبدالمنعم إبراهيم، ط2، مكتبة نزار الباز، الرياض، 1998م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- صاحب أبو جناح، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، ط1، عمان، 1999م.
- الصبان، محمد بن علي (1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- الطبري، أبو معشر عبد الكريم (478هـ)، التلخيص في القراءات الثماني، تحقيق محمد حسن موسى، ط1، (د.ن)، جدة، 1992م.
- عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، القراءات الشاذة، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1981م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، 1987م.
- أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي (1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط2، دار المسيرة، بيروت، 1979م.
- غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط1، دار عمار، 2003م.
- ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم (399هـ)، التذكرة في القراءات، تحقيق سعيد زعيمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، 2001م.
- الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1987م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، 1955م.
- القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد(923هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1972م.
- الكرمانى، أبو العلاء(563هـ)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ط1، تحقيق عبد الكريم مدلج، دار ابن حزم، بيروت، 2001م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى(324هـ)، السبعة في القراءات، ط2، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الإمام محمد الحسن بن علي(--5)، القراءات الثماني للقرآن الكريم، تحقيق إبراهيم عوض وأحمد صقر، المجموعة الصحفية للدراسات والنشر، ط1، 1995م.
- محمد خاروف، الميسر في القراءات الأربعة عشرة، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1995م.
- محمد القضاة وآخرون، مقدمات في علم القراءات، ط1، دار عمار، عمان، 2001م.
- محمد محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988م.
- محمود الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1999م.
- ابن أبي مريم(565هـ)، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط1، تحقيق عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1993م.
- المرزى، جمال الدين يوسف(742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط1، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- مكي بن أبي طالب(437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، ط1، تحقيق محيي الدين رمضان، دار المامون، دمشق، 1979م.

- مكّي بن أبي طالب (437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
- منيرة العلولا، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط3، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1988م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ)، القطع والائتناف، تحقيق أحمد العمر، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1978م.